



www.alkashif.org

مركز الكاشف للتمتابة و الدراسات الاستراتيجية

كيف ينتخب الرئيس الامريكي؟



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: كيفية انتخاب الرئيس الامريكي ونائبه ومسألة التمويل الانتخابي وتعقيده وتشابكاته.

تأتي أهمية هذا الملف من حيث انه يكشف عن تعقيدات المراحل التي تمر بها الانتخابات الرئاسية، في الدولة العظمى الوحيدة في العالم. وسيظهر من خلال هذا العدد ان هذه الانتخابات ليست مباشرة وانما تتم من خلال المندوبين الذين ينتخبهم الناخبين.

وتأتي هذه الكراسة في اطار التعرف عن كثر على التحدي الامريكي من جوانبه المختلفة.

تمت متابعة مادة هذا العدد من خلال عدد لا بأس به من الدراسات والمقالات المهمة التي ألفت الضوء الكاشف على الجوانب المختلفة لهذه الانتخابات وخاصة موضوع التمويل وعلاقة الشركات الكبرى وكبار الاثرياء به.

المحتويات

- ٤.....الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة و الانتخابات في الولايات المتحدة
- ٥.....سياسات الولايات المتحدة والأيدولوجيا السياسية في الولايات المتحدة
- ٧.....كيف يتم انتخاب الرئيس الأمريكي؟
- ١٥.....كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات وأشياء أخرى"
- ١٧.....الوصول للبيت الأبيض
- ٢٦.....اخبار وتقارير: من يمول حملة أوباما الانتخابية؟
- ٣٠.....من يمول الانتخابات الأمريكية؟
- ٣٢.....المدونين؟
- ٣٣.....أضواء على الانتخابات الأمريكية
- ٣٦.....تمويل انتخابات أمريكا.. صعود غير مسبوق للشركات الكبرى



الواجهة الجنوبية للبيت الأبيض، بيت ومحل عمل
الرئيس الامريكى

تتكون الحكومة الفيدرالية من ثلاثة فروع :

- السلطة التشريعية : الكونغرس، والذي يتكون من مجلس الشيوخ و مجلس النواب، وهو يضع القانون الفيدرالي، ويعلن بداية شن الحروب، ويوافق على المعاهدات، ولديه نفوذ السعي وسلطة الاتهام، بحيث يمكنه ازالة أفراد من الحكومة.

- السلطة التنفيذية : الرئيس هو القائد العام للجيش، ومن حقه اقتراح مشروع لقانون، وتعيين مجلس الوزراء وغيرهم من الضباط الذين يديرون وينفذون السياسات والقوانين الفيدرالية.

- السلطة القضائية : وهي المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الأخرى. ويتم تعيين القضاة من قبل الرئيس وموافقة مجلس الشيوخ، وهم يفسرون القوانين ويسقطون تلك التي يرونها غير دستورية.



الواجهة الغربية للمحكمة العليا الأمريكية

الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة و الانتخابات في الولايات المتحدة

تعد الولايات المتحدة أقدم فيدرالية في العالم. وهي جمهورية دستورية "تحكمها الأغلبية ويحافظ فيها القانون على حقوق الأقليات." [٤٢] وهناك نظام للضوابط والتوازنات لتنظيم الحكومة حدده الدستور الاميركي، والذي يعد الوثيقة القانونية العليا للبلاد. وفي النظام الفيدرالي الأمريكي، يخضع المواطنون لثلاث مستويات من الحكومات : الحكومة الفيدرالية، وحكومة الدولة، و الحكومة المحلية ؛ وتنقسم واجبات الحكومات المحلية بين حكومات المقاطعات وحكومات الأقاليم. ويتم انتخاب مسؤولي الحكومة التنفيذية والتشريعية من قبل المواطنين من خلال انتخابات فردية داخل المقاطعات. ولا يوجد أي نظام لتمثيل النسبي على المستوى الفيدرالي، ونادرا ما يحدث على المستويات الأقل من ذلك. يتم ترشيح مسؤولي القضاء الفيدرالي والحكومة من قبل السلطة التنفيذية ويجب أن توافق عليهم السلطة التشريعية، على الرغم من أنه يتم انتخاب بعض القضاة والمسؤولين في الدولة عن طريق التصويت الشعبي.

[corpus hebeas](#)، وهو لفظ لاتينى يطلق على حق المتهم فى عدم البقاء محتجزاً مدة طويلة رهن المحاكمة دون مبرر قانونى. كما تضمن [المادة الثالثة](#) الحق فى الحصول على محاكمة أمام هيئة من المحلفين فى جميع القضايا الجنائية. وتطلب [التعديلات الدستورية](#) موافقة ثلاثة أرباع الولايات. تم تعديل الدستور سبعة وعشرين مرة ؛ شكلت التعديلات العشرة الأولى [وثيقة الحقوق](#)، بينما حدد [التعديل الرابع عشر](#) الحقوق الفردية الأساسية للامريكيين.

المصدر: ويكيبيديا

سياسات الولايات المتحدة

والأيدىولوجيا السياسية فى

الولايات المتحدة

تعمل الولايات المتحدة من خلال نظام الحزبين منذ زمن بعيد. تدار [الانتخابات التمهيدية](#) من قبل الدولة لاختيار المرشحين للانتخابات التالية لاختيار شاغلي المناصب الانتخابية على جميع المستويات. ومنذ الانتخابات العامة التى جرت فى ١٨٥٦، أصبح كل من الحزب الديمقراطى الذى أسس فى عام ١٨٢٤، والحزب الجمهورى الذى أسس فى عام ١٨٥٤ الحزبين الرئيسيين. ومنذ الحرب الاهلية، يعد [تيودور روزفلت](#) هو المرشح الوحيد من حزب ثالث الذى فاز بـ ٢٠٪ من الأصوات الشعبية.

ويضم مجلس النواب ٤٣٥ عضواً، يمثل كل منها مقاطعته فى الكونغرس لمدة سنتين. تقسم مقاعد مجلس النواب بين الولايات من قبل السكان كل عشر سنوات. وطبقاً لـ [تعداد السكان لعام ٢٠٠٠](#)، هناك سبع ولايات لديها ممثل واحد كحد أدنى، فى حين أن ولاية كاليفورنيا، وهى الأكثر كثافة سكانية، لديها ثلاثة وخمسين. ويتكون مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو، وهناك عضوين لكل ولاية يتم انتخابهم لمدة ست سنوات كحد أقصى ؛ ويتم الانتخاب على ثلثي مقاعد مجلس الشيوخ كل سنتين. يخدم الرئيس لفترة من أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه للمنصب لفترة أخرى فقط لا غير. ولا ينتخب الرئيس عن طريق [الاقتراع المباشر](#)، ولكن عن طريق [نظام انتخاب](#) غير مباشر تتحدد فى الأصوات وتوزع طبقاً لكل ولاية على حدة. وتضم المحكمة العليا، برئاسة [رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة](#)، تسعة أعضاء يظلون فى منصبهم إلى الأبد. وتم تأسيس حكومات الولايات على نحو مماثل ؛ فى حين تمتلك [نبراسكا](#) مجلس تشريعى واحد. ويتم انتخاب [الحاكم](#) (الرئيس التنفيذى) لكل ولاية مباشرة.

تخضع جميع القوانين والإجراءات الخاصة بحكومة الدولة والحكومة الفيدرالية للمراجعة، وأي انتهاك للدستور من قبل السلطة القضائية يعد باطلاً. حدد النص الأصلى للدستور هيكل ومسؤوليات كل من الحكومة الفيدرالية وعلاقتها مع كل ولاية. وتحمى [المادة الأولى](#) حق "الحرية العظيم" الخاص بحق

يعتبر الحزب الجمهوري حزب يميني متوسط أو "محافظ"، ويعتبر الحزب الديمقراطي حزب يساري متوسط أو "ليبرالي" طبقاً للثقافة السياسية الأمريكية. كما تعد بعض ولايات الشمال الشرقي والساحل الغربي وبعض منطقة البحيرات الكبرى والمعروفة باسم "الولايات الزرقاء" ليبرالية نسبياً. بينما تعتبر "الولايات الحمراء" الجنوبية وأجزاء من السهول العظمى وجبال روكي من التيار المحافظ نسبياً.

ويعد الديمقراطي باراك أوباما الفائز بانتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٨ الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة وأول رئيس أمريكي من أصل أفريقي. حيث كان جميع الرؤساء السابقين من أصول أوروبية خالصة. وشهدت انتخابات عام ٢٠٠٨ تعزيز قوة الحزب الديمقراطي على كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. يحتوي مجلس الشيوخ على ٥٨ عضو من الحزب الديمقراطي، واثنتان من المستقلين الذين انضموا إلى الديمقراطيين، و ٤٠ عضو من الحزب الجمهوري، بينما يتكون مجلس النواب من ٢٥٧ عضو من الحزب الديمقراطي و ١٧٨ من الحزب الجمهوري. ويعتبر ذلك هو الكونغرس رقم ١١١ للولايات المتحدة.

تعد الولايات المتحدة اتحاد فيدرالي يتكون من خمسين ولاية. حيث أن الثلاث عشرة ولاية الأصليين نتجوا من المستعمرات الثلاثة عشر التي تمرت على الحكم البريطاني. بينما تكونت معظم باقي الولايات من خلال الأراضي التي حصلت

عليها الحكومة الأمريكية عن طريق الحروب أو الشراء. وبذلك باستثناء ولاية فيرمونت، وولاية تكساس، وهاواي: حيث كانت تلك الولايات جمهوريات مستقلة قبل أن تنضم إلى الاتحاد. وهناك مجموعة أخرى تضم الولايات التي انبثقت من أراضي الثلاثة عشرة ولاية الأصليين. وفي مرحلة مبكرة من تاريخ البلاد، أنشئت ثلاث ولايات على هذا النحو: كنتاكي من فرجينيا؛ تينيسي من ولاية كارولينا الشمالية، و مين من ماساتشوستس. انفصلت فيرجينيا الغربية عن ولاية فرجينيا خلال الحرب الأهلية الأمريكية. وأعلن هاواي كولاية في ٢١ أغسطس ١٩٥٩، وهي تعتبر أحدث ولاية. وليس للولايات الحق في الانفصال عن الاتحاد.

تتكون الولايات من القسم الأكبر من الكتلة البرية الأمريكية؛ كما تعتبر منطقتين أخرتين جزءاً لا يتجزأ من البلاد وهما: مقاطعة كولومبيا، والمنطقة الفيدرالية حيث تقع العاصمة واشنطن، بالإضافة إلى بالميرا أتول وهي منطقة غير مأهولة بالسكان ولكنها تدرج تحت الأراضي الأمريكية وتقع في المحيط الهادي. وتمتلك الولايات المتحدة خمسة أقاليم خارج أراضيها: بورتوريكو و جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي، و ساموا الأمريكية، و غوام، و جزر ماريانا الشمالية في المحيط الهادئ. وبالتالي، يحصل من يولد في تلك الأراضي (عدا ساموا الأمريكية) على الجنسية الأمريكية.

المصدر: ويكيبيديا

الفيدرالية عبر منتخبي (Electors) ، يمثلون رأي الولاية في هذه الانتخابات .

التصويت بين هؤلاء المنتخبين (Electors) هو ما يحسم حقاً نتيجة الانتخابات. هؤلاء المنتخبين

في نظر الدستور الأمريكي والقوانين الفيدرالية، وبعض قوانين الولايات الأمريكية كذلك؛ ليسوا

مطالبين قانوناً بالالتزام برأي مواطني الولاية فيمن يقترحون لمنصب الرئيس، ويمكن لهم - على الأقل

من الناحية النظرية القانونية - مخالفة نتيجة الانتخاب في الولاية والتصويت بشكل مخالف لما أسفرت عنه نتيجة الانتخابات المحلية. وقد حدث هذا من قبل أكثر من مرة في عدد من الانتخابات الرئاسية الأمريكية السابقة .

وحرصاً على فهم هذه الصورة المركبة عن الديمقراطية الأمريكية، وطبيعة التمثيل الانتخابي بها، وتوضيح بعض المفاهيم الخاطئة حول تلك الانتخابات، وهل هي حقاً حكم الشعب بالشعب وللشعب؛ كما يجلو لأنصار الولايات

المتحدة الأمريكية تذكير العالم بذلك؟

نقدم للقارئ في هذا المقال صورة أكثر وضوحاً عن طبيعة هذه الانتخابات، وكيف يتم انتخاب الرئيس الأمريكي. وقد تمت الاستفادة في بعض أجزاء هذا المقال من دراسة سابقة لكاتب هذه السطور قدمت عبر مجلة حول الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠٠٤م.

!Error



كيف يتم انتخاب الرئيس الأمريكي؟

نظام الولايات المتحدة فيدرالي، ويعني هذا: أن الحكومة الفيدرالية لا تتعامل بشكل مباشر مع المواطن الأمريكي، وإنما يجري تعاملها مع الشعب في معظم القضايا الداخلية من خلال الولايات التي تكوّن مجموعها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك تُجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية على مستوى الولايات وليس على مستوى المواطن، ولكن يحكم الدستور الأمريكي والقوانين الفيدرالية طريقة إجراء هذه الانتخابات واختيار الفائز فيها، وليس قوانين الولايات المختلفة .

والانتخابات الرئاسية الأمريكية هي انتخابات غير مباشرة، ويعني هذا: أن الشخص الأمريكي لا يعد في الحقيقة ناحباً في هذه الانتخابات، وإنما هو يعبر عن موقفه من المرشحين في ولايته بالشكل الذي يمكن الولاية من تقديم رأيها الجمل أو تصويتها على من تعتقد أنه أحق بالرئاسة بناء على رأي مواطنيها في أغلب الأحيان، ويجري انتقال هذا الرأي من مستوى الولاية إلى مستوى الحكومة

نظام الانتخاب الأمريكي

ينص الدستور الأمريكي في المادة الثانية والبند الأول منها على أن تُدار الانتخابات الرئاسية لاختيار الرئيس ونائبه عن طريق نظام (Electoral System) أو نظام «المجموع الانتخابي»، وهذا النظام لا يسمح بالانتخاب المباشر للرئيس ونائبه من قِبَل الشعب الأمريكي بطريقة «صوت واحد لكل ناخب»، وإنما يقوم سكان كل ولاية بتكليف مندوبين عنهم بانتخاب الرئيس، ونائبه، وهم من يسمون بـ (المنتخبين)، أو (Electors).

أما عموم الشعب الأمريكي الذي يذهب إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخاب فهو لا يسمّى ناخباً، وإنما هو يُختار من سيفوز على مستوى الولاية فقط من بين المرشحين للرئاسة. وهذا الاختيار يقدّم للمنتخبين لنقله إلى مستوى الحكومة الفيدرالية في التصويت على منصبِ الرئيس ونائبه. **ولكل ولاية عدد من المنتخبين (Electors) يساوي المجموع الإجمالي لكل من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب لهذه الولاية، ويحصل الفائز في كل ولاية على جميع أصوات الولاية فيما يعرف بنظام «الفائز يحصد الكل»، وليس فقط نسبة ما حصل عليه من أصوات.**

٥٣٨ شخصاً فقط ينتخبون الرئيس!

عدد المنتخبين في انتخابات الرئاسة الأمريكية هو مجموع عدد ممثلي الشعب الأمريكي في الكونجرس (وهو الكيان التشريعي أو السلطة التشريعية

الأمريكية التي تجمع بين مجلسي الشيوخ والنواب). ولتحديد عدد المنتخبين (Electors) لا بد من معرفة العدد الإجمالي لأعضاء الكونجرس.

يتمتع نظام الولايات المتحدة بعضوين عن كل ولاية - بصرف النظر عن مساحتها أو عدد سكانها - في مجلس الشيوخ (The Senate)؛ لذلك فإن إجمالي عدد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي هو ١٠٠ عضو (من خمسين ولاية)، ويسمى كل عضو في مجلس الشيوخ سيناتور (Senator).

أما عدد أعضاء مجلس النواب (The House of Representatives)؛ فإنه يتناسب مع عدد سكان كل ولاية. ويسمى عضو هذا المجلس نائباً (Representative)، ويتم اختيار نائب في هذا المجلس ليمثل كل نصف مليون شخص تقريباً في كل الولايات الخمسين، فإذا كانت في الولاية مليون نسمة مثلاً فيكون لها عضوان في مجلس النواب، وإن كان عدد السكان في الولاية عشرة ملايين يرتفع عدد النواب إلى عشرين نائباً، وهكذا. أما إجمالي عدد النواب الأمريكيين في مجلس النواب فهو - بالطبع - يتناسب مع إجمالي عدد سكان الولايات المتحدة المقسمة إلى الولايات الخمسين، وهو في هذه المرحلة من تاريخ أمريكا ٤٣٥ نائباً عن الولايات، وقد أضيف إليهم ثلاثة نواب ليمثلوا العاصمة الفيدرالية واشنطن التي تعدّ مقاطعة فيدرالية لها وضع استثنائي خاص؛ فهي ليست ولاية، وإنما تسمى مقاطعة كولومبيا

الولايات، ويتم الإعلان عن أسماء هؤلاء المنتخبين (Electors) قبل الانتخابات الأمريكية، كما يتم تسجيل هؤلاء المنتخبين (Electors) في السجلات الرسمية للولاية .

أما كيف يتم اختيار هؤلاء المنتخبين فهي تختلف من ولاية لأخرى، ومن حزب لآخر أيضاً. ففي كثير من الأحيان يتم اختيار المنتخبين (Electors) تعبيراً عن التقدير والامتنان لهم لولائهم للحزب، أو لتفانيهم في خدمة المجتمع من خلال الحزب، أو لأية أسباب أخرى لا علاقة لها حقيقة بالدور الحاسم الذي يلعبه هؤلاء المنتخبون خصوصاً في الولايات التي يحق لهم فيها الانفراد برأيهم في التصويت ومخالفة إجماع سكان الولاية، وما أسفر عنه الاقتراع العام فيها كما سيظهر لاحقاً، وعادة ما يتم اختيار هؤلاء المنتخبين في مؤتمر الحزب على مستوى الولاية، ويشترط في هؤلاء المنتخبين (Electors) ألا يكونوا من أعضاء الكونجرس، أو ممن يعملون في مناصب عليا في الحكومة الفيدرالية، وألا يعرف عنهم العداء للولايات المتحدة [١].

ومهمة هؤلاء المنتخبين (Electors) أن يقوموا بعد إعلان نتيجة الاقتراع على مستوى الولاية بانتخاب الرئيس الأمريكي ونائبه، في حال فوز حزبهم في هذه الولاية، ومن ثم فهم يعدون ممثلين عن الحزب في الإدلاء بأصواتهم المعبرة عن موقف الحزب في هذه الولاية التي فاز بها الحزب من خلال الاقتراع العام.

(District of Columbia)، ويشار إليها بالاختصار (D.C) ، وهي بهذا لا تدرج ضمن أي ولاية تبعاً للتنظيم الداخلي للولايات المتحدة، وبذلك يصبح مجموع أعضاء مجلس النواب الأمريكي هو ٤٣٨ نائباً.

ويتبع ذلك أن يكون إجمالي ممثلي الشعب في مجلسي الشيوخ والنواب هو ٥٣٨ عضواً، ويعني هذا أيضاً: أن عدد المنتخبين (Electors) الذين يقومون بانتخاب الرئيس الأمريكي هو ٥٣٨ منتخباً، أي: أن من يقومون بانتخاب الرئيس الأمريكي بشكل فعلي هم ٥٣٨ منتخباً يمثلون إرادة الشعب الأمريكي بأكمله في حال التزامهم بالتعبير عن هذا الرأي بشكل كامل، وهو ما لا يعد ضرورياً من الناحية الدستورية الأمريكية، وكذلك في قوانين بعض الولايات كما سيأتي شرحه لاحقاً.

أما كيف يتم اختيار هؤلاء المنتخبين، وشروط ذلك؛ فهو أمر يقوم به الحزبان الرئيسان في أمريكا؛ الحزب الديمقراطي والجمهوري كما سنوضح فيما يلي:

دور المنتخبين (Electors) ، وآلية اختيارهم:

يقوم كل حزب من الأحزاب المرشحة قبل الانتخابات باختيار عدد المنتخبين (Electors) المطلوب في كل ولاية، وهو عدد أعضاء الكونجرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب) نفسه عن هذه الولاية، أي: أن كل حزب يختار من بين أعضائه عدد ٥٣٨ شخصاً على مستوى جميع

الأمريكية، في وجود مجلسي الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة، ومن ثم يحق للرئيس المنتخب ونائبه تولي المنصب رسمياً، والإدلاء بقسم القبول في ظهر يوم ٢٠ يناير .

كيف يحدّد الفائز؟

يحصل الحزب الممثل للمرشح الفائز في أي ولاية على حق إرسال مندوبيه للإدلاء بكل الأصوات الانتخابية عن الولاية، وليس فقط نسبة ما حصل عليه المرشح من الأصوات. وجميع الولايات الأمريكية تتبع هذا النظام عدا ولايتي ماين ونيبراسكا، وهو مبدأ أن «الفائز بأغلبية الأصوات الشعبية يكسب جميع أصوات الولاية في المجموع الانتخابي»، **والفائز في الانتخابات الرئاسية هو من يحصل على أصوات أكثر من نصف عدد المنتخبين (Electors)، أي: أكثر من ٢٧٠ صوتاً انتخابياً، ولا بد أن يحصل المرشح الرئاسي على ٢٧٠ صوتاً أو أكثر لكي يعد فائزاً في الانتخابات، ولا تكفي الأغلبية فقط، ويتم ذلك بصرف النظر عن نتيجة الاختيار الشعبي إن خالفت المجموع الانتخابي .**

وكان هذا هو سبب حصول جورج بوش على منصب الرئاسة في انتخابات عام ٢٠٠٠م، رغم أنه لم يحصل على أغلب أصوات الشعب، **فقد حصل (جورج بوش) على ٢٧١ صوتاً انتخابياً (Electors)، بينما لم يحصل (آل جور) في تلك الانتخابات إلا على ٢٦٦ صوتاً، رغم أنه فاز بأغلب أصوات الشعب، أي: أن الشعب الأمريكي**

وفي موعد الاقتراع العام - وهو الثلاثاء الذي يعقب أول يوم اثنين في شهر نوفمبر من السنة التي تعقد فيها الانتخابات الرئاسية - يذهب سكان كل ولاية ممن لهم حق التصويت للاقتراع على منصبَي الرئيس ونائبه، وبعد صدور النتائج تحدد كل ولاية من الولايات المرشح الفائز في الاقتراع في هذه الولاية، وفور إعلان هذه النتيجة يصبح مندوبو الحزب الذي فاز بهذه الولاية هم المكلفون بانتخاب الرئيس بالإدلاء بأصواتهم عن تلك الولاية، ويحصل الحزب الفائز على الحق في إرسال ممثليه من المنتخبين (Electors) للتصويت في انتخابات الرئاسة بين المنتخبين (Electors) ، والتي تجرى بعد الاقتراع العام بشهر، أي: في شهر ديسمبر.

وفي شهر ديسمبر وفي يوم الإثنين الذي يعقب الأربعاء الأول من الشهر وعقب الاقتراع الرئاسي يجتمع المنتخبون (أعضاء المجموع الانتخابي) في عواصم ولاياتهم، في مبنى العاصمة لكل ولاية، ويدلون بأصواتهم، باقتراع سري، لاختيار رئيس الجمهورية ونائب الرئيس .

ولكي يُنتخب رئيس الجمهورية فإنه يحتاج إلى ٢٧٠ صوتاً من أصوات المجموع الانتخابي، ثم تجمع نتائج هذا التصويت، وترسل مغلقة وسرية إلى رئيس الكونجرس الأمريكي، والذي يقوم بدوره في اليوم السادس من شهر يناير من العام المقبل، بفتح المظاريف الخاصة بالتصويت، والإعلان الرسمي عن الرئيس القادم للولايات المتحدة

رئيساً للدولة، وهذا خلل واضح في العملية الديمقراطية؛ فلا تعاد الانتخابات مثلاً، أو يتم اختيار الرئيس بشكل ديمقراطي مباشر، ولكن يستعاض عن انتخابات غير مباشرة باختيار غير مباشر أيضاً.

وقد حدث ذلك في تاريخ الولايات المتحدة مرتين من قبل، إحداهما: أسفرت عن اختيار (توماس جيفرسون) رئيساً في عام ١٨٠١م، والأخرى: أسفرت عن اختيار (جون كوينسي آدمز) في عام ١٨٢٥م.

أما إذا تعادلت الأصوات الانتخابية لنائب الرئيس فيقوم مجلس الشيوخ - وليس مجلس النواب - باختيار نائب الرئيس. ويتضح هنا أن التعادل في الأصوات الانتخابية - (Electoral Votes) وهو أمر وارد - يحول الانتخابات الرئاسية بعيداً تماماً عن اختيار الشعب الأمريكي.

ويقول كثير من المحللين وخبراء الانتخابات إن هذا النظام غير المباشر بأكمله لا يعبر في الحقيقة عن ديمقراطية كاملة، وإنما هي ديمقراطية غير مباشرة ومنقوصة كذلك. كما يرى آخرون أن ثغرات هذا النظام يمكن أن تتسبب في أزمات دستورية وعملية حقيقية في حال انقسام الشعب الأمريكي بشكل حاد حول من يجب أن يحكمه، وأن انتخابات عام ٢٠٠٨م قد تكون بداية لظهور هذه المشكلات في النظام الانتخابي الحالي.

• ثغرة انتخابية:

قد اختار بالأغلبية في عام ٢٠٠٠م أن يكون (آل جور) رئيساً له، ولكن نظراً لآلية الانتخاب غير المباشر، وأن من يفوز في ولاية يحصل كل أصواتها الانتخابية، وليس فقط نسبة ما حصل عليه، فقد تم إعلان جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في تلك السنة رغم أن الشعب الأمريكي لم يخره تبعاً لنتيجة التصويت الشعبي.

ماذا عن التعادل، أو عدم الحصول على ٢٧٠ صوتاً؟

ينص الدستور الأمريكي أنه في حال تعادل الأصوات الانتخابية (Electoral Votes)، أو في حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية اللازمة للفوز، وهي ٢٧٠ صوتاً من أصوات المجموع الانتخابي؛ فإن الأمر يُحال بأكمله إلى مجلس النواب الأمريكي بناء على التعديل ١٢ من الدستور، ويقوم مجلس النواب باختيار رئيس الولايات المتحدة من بين المرشحين، وذلك بإعطاء صوت واحد لممثلي كل ولاية من الولايات، ويتم التصويت بين المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أعلى نسبة في الانتخابات التي لم تحسم. ولا يلتفت في هذه الحالة إلى رأي الشعب الأمريكي الذي تم التعبير عنه من خلال الاقتراع العام، فحتى لو أكد الاقتراع العام موافقة الشعب الأمريكي على اختيار مرشح بعينه بإعطائه عدداً أكبر من الأصوات؛ فإن الأمر في حال تعادل الأصوات الانتخابية (Electoral Votes) ينقل إلى مجلس النواب لاختيار من يراه المجلس

الدستور نفسه، ومن ثم فإن الأصل الدستوري أن المنتخب له الحق الكامل في التصويت بالشكل الذي يراه هو، ولا يوجد أي إلزام دستوري له باتباع نتيجة التصويت العام، أو رأي حزبه أو ولايته .

واستقر الأمر في هذه الانتخابات على وجود ٢٤ ولاية أمريكية من الولايات الخمسين لا تلزم قوانينها المنتخبين (Electors) بضرورة التصويت في الانتخابات الرئاسية بشكل مطابق لنتيجة الاقتراع المعبر عن رأي الشعب، وإن كان المتوقع منهم أن يفعلوا. ويلزم المنتخبون (Electors) في الولايات الـ ٢٦ الأخرى بالتصويت وفقاً لنتيجة الاقتراع العام في كل ولاية، وذلك تبعاً لقوانين على مستوى الولاية قد لا يكون لها صفة حقيقية على المستوى الدستوري الفيدرالي.

ويعني ذلك: أن من الممكن أن يفوز مثلاً (باراك أوباما) في الاقتراع في ولاية ما، ويحصل الحزب الديمقراطي بذلك على جميع الأصوات الانتخابية في تلك الولاية، ومن ثم يحق له إرسال منتخبيه للتصويت على اختيار الرئيس، ومن المتوقع حينها أن يصوت كل منتخب من هؤلاء المنتخبين باختيار (باراك أوباما)؛ لأن هذا ما نتج عنه الاقتراع العام في تلك الولاية. ولكن الحقيقة مؤيدة بالقانون أن هذا المنتخب من حقه في ٢٤ ولاية أمريكية أن يدلي بالرأي الذي يراه هو بصفته ممثلاً للحزب، ويمكنه - بقرار شخصي محض - أن يمتنع عن التصويت ابتداءً، ومن ثم يخسر الحزب صوته، أو

الانتخابات الأمريكية الرئاسية تجري وفقاً للدستور الأمريكي والقانون الفيدرالي، وليس قوانين الولايات. ولا يوجد في القانون الفيدرالي الأمريكي للانتخابات أو الدستور الأمريكي ما يطالب أي منتخب (Electors) أن يلتزم برأي ولايته أو حزبه أو نتيجة الاقتراع العام، ويعني هذا: أن الدستور يسمح لهذا الشخص بأن يصوت برأيه الشخصي فقط.

المتعارف عليه اصطلاحاً وليس قانوناً أو دستورياً أن يصوت المنتخبون (Electors) الذين يمثلون كل حزب فاز في ولاية ما برأي سكان الولاية نفسه والذي تعبّر عنه نتيجة الاقتراع العام في هذه الولاية في يوم الاقتراع العام) الثلاثاء الأول من شهر نوفمبر). ولكن هذا لم يحدث دائماً، وظهر ما يسمى بـ (المنتخب الخائن) أو (المنتخب عديم الإيمان)، أو (Faithless Elector)، وهو المنتخب الذي يصوت بخلاف المتوقع منه. من أجل ذلك سعت بعض الولايات إلى إلزام المنتخبين (Electors) بنتيجة الاقتراع في الولاية، وذهبت ولايات أخرى إلى حدّ تجريم ذلك. وبما أن القوانين التي تحكم الولايات الأمريكية مختلفة، وكل ولاية لها قوانينها الخاصة في مختلف جوانب الحياة السياسية والعامّة؛ فإن هذه القوانين تختلف أيضاً في دور المنتخبين (Electors) ودرجة التزامهم بنتيجة الاقتراع في الولاية. كما أن فقهاء القانون الدستوري الأمريكي يرون أنه من غير الممكن لقانون ولاية أن يعلو فوق قانون فيدرالي أو

لو كانوا يقدرّون بعشرات الملايين من الأشخاص، كما هي الحال في العديد من الولايات الأمريكية.

وفي تاريخ الولايات المتحدة العديد من المواقف التي قام فيها المنتخبون (Electors) بالتصويت خلافاً لما اختاره الشعب في الاقتراع العام. ففي عام ١٨٣٦م قام جميع المنتخبين الديمقراطيين وعددهم ٢٣ منتخباً (Electors) برفض التصويت لـ (ريتشارد جونسون) المرشح الديمقراطي لمنصب نائب الرئيس رغم فوزه في الولاية؛ لأنه أُنجب من امرأة أمريكية سوداء طفلين أسودين[٢]

وفي الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠م قام مواطنو العاصمة واشنطن بالتصويت لصالح (جورج بوش)، وفاز في هذا الاختيار، وأهله ذلك للحصول على جميع الأصوات الانتخابية للمقاطعة، وهي ثلاثة أصوات يمثلها ثلاثة منتخبين (Electors) عن الحزب الجمهوري، ولكن في يوم التصويت على الرئيس من قِبَل المنتخبين؛ قرر أحد هؤلاء الثلاثة الامتناع عن التصويت لصالح (جورج بوش) تعبيراً عن سخطه من قضية محلية، وبذلك لم يحصل (جورج بوش) إلا على صوتين فقط من أصوات العاصمة، بينما كان يتوقع وفق النظام الانتخابي أن يحصل على جميع الأصوات عن المقاطعة وهي ثلاثة أصوات.

• بين الانتخاب المباشر والمجموع الانتخابي (Electoral College):
يدافع أنصار النظام الانتخابي الحالي بأن الانتخاب

أن يصوت لمرشح حزبه كما هو متوقع منه، أو أن يصوت لمرشح أي حزب آخر إن رأى ذلك، أي: أنه في الولايات التي لا تلزم المنتخبين (Electors) بنتيجة الاقتراع؛ إذا اختار أحد المنتخبين أن يدي بصوته بخلاف ما اختار سكان الولاية، وبخلاف توجه حزبه الذي يمثله؛ فإن رأى هذا الشخص يقدم على رأي الجماهير، ويصبح صوت هذا المنتخب (Elector)، هو الفيصل النهائي فيمن ستنتخبه الولاية عنها، ولا يتعرض المنتخب (Elector) في هذه الحالة إلى أيّ مساءلة قانونية؛ لذلك فمن حق المنتخبين (Electors) الممثلين لمواطني ٢٤ ولاية أمريكية أن يختاروا بأنفسهم، ووفق رأيهم الشخصي المرشح الذي يروق لهم بصرف النظر عن رأي مواطني الولاية، أو أن يمتنعوا عن التصويت إن رأوا ذلك.

كيف يمكن أن يكون ذلك ديمقراطياً؟ هذا المنتخب لم ينتخبه عموم الشعب، بل تم اختياره على مستوى الحزب في الولاية فقط، وكان هذا الاختيار وفق آليات داخلية في الحزب نفسه، وهي شروط متغيرة أيضاً من ولاية لأخرى، وهي بالعموم شروط بسيطة، منها: ألا يكون قد أدين بجريمة محلة، وألا يكون من العاملين في الحكومة الفيدرالية. ويحق لهذا المنتخب أن يضرب برأي سكان الولاية عرض الحائط، وأن يجعل رأيه الشخصي هو فوق رأي جميع سكان الولاية حتى

رأيها يكون غير ممثل في الانتخابات؛ لأنها لا تشارك فيها .

ولكن مع فشل الحرب على العراق، وتراجع الاقتصاد الأمريكي؛ عاد الناخبون إلى صناديق الانتخاب من أجل التعبير عن اهتمامهم. بمن يشغل منصب الرئيس في الإدارة الأمريكية، فقد شهدت الخمسون عاماً الماضية تراجعاً واضحاً في نسبة من يذهبون إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات عن الأعمار التي قبلها، فقد كانت نسبة من يشاركون في الإدلاء بأصواتهم في عام ١٩٦٠م أكثر من ٦٣% من إجمالي عدد المنتخبين، بينما انخفضت تلك النسبة إلى ٤٩% في انتخابات عام ١٩٩٦م، ولكنها عادت لتسجل ارتفاعاً إلى نسبة ٥٥% مع انتخابات عام ٢٠٠٤م .

ويوضح الرسم البياني أن هذا التراجع قد توقف في العقد الماضي بسبب المنافسة بين المرشحين، ولكن المراقبين يُجمعون على أن المنتخبين قد فقدوا الثقة في جدوى التصويت بسبب الخدع الإعلامية، وتدخل قوى الضغط السياسي في العملية الانتخابية، وغير ذلك من الحيل التي أفقدت الانتخابات الأمريكية بريقها الديمقراطي .

تفاعل المجتمع الأمريكي مع انتخابات عام ٢٠٠٨م بصورة كبيرة؛ نظراً للأزمات الخانقة التي تعاني منها الولايات المتحدة من ناحية، ولأنها انتخابات تاريخية أيضاً بوجود مرشح من أصل إفريقي ونائب له كاثوليكي من ناحية، ووجود مرشحة لنائب الرئيس من الناحية الأخرى، وكلها أمور تعد

المباشر لا يطبق في أمريكا في الانتخابات الرئاسية لعدد من الأسباب، من بينها: ضمان تمثيل الولايات الصغيرة مساحةً أو سكاناً في انتخاب الرئيس ونائبه، كما أن هذا الأسلوب الانتخابي يجعل من الصعب على الأقليات أن تحول الانتخابات الرئاسية عن مسارها، ومن ثم فإن هذا النظام يمثل في النهاية مصالح الأغلبية.

أما المعادون لنظام المجموع الانتخابي (Electoral College) فمبرارهم في عدم كفاءة هذا النظام الانتخابي أو نزاهته تتركز في أنه غير عادل للمرشحين من خارج الحزبين الرئيسيين في أمريكا (الديمقراطي والجمهوري)، كما أن هذا النظام يعطي الفائز في ولاية ما كل الأصوات الانتخابية في تلك الولاية رغم أنه لم يحصل عليها من خلال رأي الشعب، وإنما من خلال الدستور، وهو ما يطعن في أصل فكرة الانتخاب.

• نسبة من يشاركون في الاقتراع العام:

عانت الولايات المتحدة في العقود الأخيرة من مشكلة تقاعس من لهم حق التصويت عن الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، وتقاعس كثير ممن يحق لهم التصويت في الحصول على بطاقة التصويت، أو التسجيل ليكون لهم حق التصويت، ففي الولايات المتحدة لا بد أن يسجل الشخص نفسه ضمن سجلات المصوتين قبل أن يسمح له بالمشاركة في الإدلاء بصوته في أية انتخابات. ولذلك فإن الفئات المهمشة والفقيرة وغير المهتمة بالحياة السياسية تتعد عن المشاركة، ومن ثم فإن

الإجابة عن تلك التساؤلات عبر تسعة فصول، كما يطرح الكتاب الأطر الدستورية والقانونية لهذه الانتخابات وتفاصيل عدد من الحملات الانتخابية الأمريكية، بدءاً من انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠ و انتهاء بانتخابات ٢٠٠٨.

وتؤكد المؤلفة أن الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات يجعل من "الولايات" الناخب الحقيقي الذي يختار الرئيس، وليس الشعب الأمريكي.

وتوضح الشوربجي أنه من الغريب أن الآباء الأول الذين كتبوا دستور الدولة التي لا تكف عن الدعوة لنشر الديمقراطية في العالم كانوا غير واثقين بقدرة الشعب الأمريكي علي اتخاذ قرارات سليمة، فقد كانوا على قناعة بأن عموم الناس ليسوا بالضرورة قادرين على إدراك الأفضل لمصلحتهم .

وتضيف المؤلفة لقد خشوا من سيطرة مشاعر لحظية على هؤلاء العامة تؤدي إلى ما أطلقوا عليه "حكم الرعاع" ومن ثم يصبح من الضروري كبح جماح المشاعر الشعبية عبر خلق نظام يعطي الجماهير الحق في التعبير عن نفسها ومصالحها ولكنه يضع ذلك التعبير تحت السيطرة من جانب نخبة أكثر حكمة وقادرة على اتخاذ قرارات أفضل.

وللوصول إلى هذه الغاية اختار واضعو الدستور الأمريكي أن يكون انتخاب الرئيس انتخاباً غير مباشر، أي على مرحلتين الأولى هي الاقتراع العام من جانب الناخبين والذين يطلق على أصواتهم تعبير الأصوات الشعبية، والمرحلة الثانية هي الجمع

جديدة على الحياة الأمريكية، ولم يحدث أن تنافس أسود - رغم اعتراضنا على تصنيف البشر بحسب لون بشرتهم - مع كاثوليك و امرأة في الانتخابات الأمريكية الرئاسية من قبل.

[1] How the Electoral College Works, by Kevin Bonsor, How stuff works, 13 October, 2008.
[2] «How one Elector Could Yet Tilt U.S. Election», Josh Gerstein, Te New York Sun, 14 September, 2004.

كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات وأشياء أخرى"

استهلت د.منار الشوربجي أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة والخبيرة في الشؤون الأمريكية كتابها "كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟ قيود وتعقيدات وأشياء أخرى" الصادر مؤخراً عن مكتبة الشروق الدولية بعدة أسئلة حيث تقول: هل يستحق أن ينفق قارئ عربي أو حتى باحثة عربية الوقت في فهم موضوع مثل الانتخابات الأمريكية، ما الذي سيعود علينا نحن العرب من وراء هذا؟، وحاولت من خلال المقدمة نفسها الإجابة عنه، وشرح ضرورة أن يعي المواطن العربي قبل الأمريكي كيف تدار العملية الانتخابية في أقوى دول العالم وأكثرها تأثيراً في صنع القرار.

واختارت مؤلفة الكتاب وفق صحيفة "المصري اليوم" المصرية الواقع العربي الراهن منطلقاً لها في

الانتخابي والذي يطلق على أصوات أعضائه تعبير "الأصوات الانتخابية".

وتمثل الانتخابات التمهيدية التي يجريها كل حزب لاختيار مرشحيه لانتخابات الرئاسة، مرحلة هامة جدا في السباق الرئاسي وكما هو الحال في المجمع الانتخابي فإن الناخب في المرحلة التمهيدية لا يدي بصوته مباشرة لصالح مرشح الرئاسة، وإنما هو في الواقع يعطي صوته إلى مندوبين عن هذا المرشح يحضرون المؤتمر العام للحزب ويصوتون فيه بدورهم لصالح من يفوز بترشيح الحزب.

ووفقا للكتاب ليس لدى المواطن الأمريكي العادي الوقت ولا الرغبة في بذل جهد كبير في جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ قراره الانتخابي، ومن ثم فهو يبحث دوما عن ما يشبه الكبسولة التي تقدم له في وقت قصير ما يريد من معلومات، لذلك يلعب التلفزيون -أكثر من أي وسيلة إعلامية أخرى- دورا بالغ الأهمية في تحديد اختيار الناخب.

وتضيف منار الشوربجي لعل أهم الانتقادات التي وجهت إلى الإعلام الأمريكي في تغطية الحملات الانتخابية، هي أن هذه التغطية تركز على السباق أكثر مما تركز على مضمونه، وعلى شخص المرشح أكثر من برنامجه الانتخابي.

وتقول المؤلفة وفق ما كتب هيثم أبو زيد في "الجزيرة" لقد أثبتت الدراسات أن ٧١% من التقارير الإعلامية في حملة ٢٠٠٠ الرئاسية كانت في الواقع عن "السباق لا عن المضمون".

خصصت المؤلفة الباب الثاني من الكتاب لرصد واقع الحملات الانتخابية الرئاسية الأربع الأخيرة في الولايات المتحدة. فالحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٠ أسفرت في رأي المؤلفة عن "اختيار" جورج بوش وليس عن انتخابه، فالذي جاء ببوش إلى البيت الأبيض كان في الحقيقة مجموعة من الإجراءات المعقدة وأحكام المحاكم التي حسمت المعركة لصالح بوش ضد آل جور دون أن يستيقن أحد حتى الآن من منهما كان صاحب الأصوات الأعلى؟

أما في الحملة الحالية ترى المؤلفة أن باراك أوباما نال كل هذا الزخم الذي أحاط بحملته لأسباب متعددة أهمها أنه يطرح نفسه كحركة تغيير تتخطى الأطر الحزبية، ففي الخطاب الذي ألقاه لتدشين حملته الانتخابية أكد أوباما على أنه يسعى للتغيير الذي ينفذ إلى جوهر العملية السياسية ذاتها من خلال العمل "غير الحزبي".

كما أكد أوباما دوما على أنه يمثل "جيلا جديدا آن الأوان ليتولى المسؤولية"، وقد لاقى ذلك النوع من الخطابات ترحيبا من الأجيال الشابة خاصة من تقل أعمارهم عن الثلاثين عاما.

كما انجذبت هذه الشريحة العمرية لمعنى آخر عبرت عنه حملة أوباما حين قدمته باعتباره المرشح العابر للإثنيات والعرقيات، الأمر الذي أعطاهم الأمل في إدارة السياسة بشكل جديد يوحد أمريكا بكل طوائفها وأعراقها.

وفي نهاية كتابها ترفض منار الشوربجي طرح السؤال المعتاد، من الأفضل لنا؟ فالمؤلفة تعتبر هذا

وكيف تُدار داخل دوائر صنع القرار وفي عقل الناخب الأمريكي؟

ولكن لا يمكننا الحديث عن النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية دون الحديث عن الأحزاب السياسية، إذ تلعب هذه الأحزاب الدور الأكبر في الانتخابات، سواء في عملية الترشيح، أو التمويل، أو الانتخاب.

الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية

منذ استقلال الولايات المتحدة حتى الوقت الحاضر يسيطر الحزبان الجمهوري والديمقراطي تقريباً على كافة مجريات الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فترئاسة الجمهورية وعضوية مجلسي الشيوخ والكونجرس، وحكام الولايات، يسيطر عليها جميعاً الحزبان الكبيران، لدرجة أن ثلثي الشعب الأمريكي يصنّفون أنفسهم إما جمهوريين أو ديمقراطيين، ويحصل الحزبان في جميع انتخابات الرئاسة الأمريكية على نسبة تصل إلى (٩٥%) من أصوات الناخبين، بينما يحصل الحزب الثالث أو أطراف مستقلة على الباقي.

وبالرغم من استمرار محاولات إنشاء حزب ثالث، إلا أن هذه المحاولات كانت تؤدي دائماً إلى نشوء أحزاب صغيرة محدودة الحجم لا يمكن أن تصل إلى الحكم أو السلطة.

وبالنسبة لانتخابات الرئاسة، فإن عملية اختيار مرشح الحزب لمنصب الرئيس ونائبه تُعدُّ من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية الأمريكية،

السؤال من تجليات سوء الفهم، إذ إنه يحمل في طياته ما يعني أننا أمة مفعول بها، ليس أمامها إلا أن تنتظر أن يمن الله عليها بفوز المرشح الأفضل لها.

نسيج Naseej
www.naseej.com

الوصول للبيت الأبيض

مجلة خالد العسكرية : تقارير /د. شريف فكري

محمد - ٢٠٠٨/١٢/٠١



البيت الأبيض الأمريكي

تعتبر ظاهرة الانتخابات ظاهرة حديثة العهد نسبياً، إذا ما نظرنا إلى التاريخ الإنساني الطويل، فالانتخابات بمشاركة جماهيرية واسعة بدأت في الأنظمة الديمقراطية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، أي في ديمقراطيات أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتكون الانتخابات الأمريكية دائماً مثار اهتمام العالم قاطبة، في ظل عالم القطب الواحد الذي نعيش في جنباته اليوم، ومع كل تطور في حلقات الصراع على المكتب البيضاوي يتصاعد اهتمام العالم بهذه الانتخابات يوماً بعد يوم، وفي هذه المقالة نحاول فهم العملية الانتخابية الأمريكية،

وهي عملية تبدأ قبل موعد إجراء الانتخابات بفترة طويلة نسبياً، تصل في بعض الولايات إلى حوالي سنة، وتستمر حتى انعقاد المؤتمر القومي للحزب الذي يتم فيه تسمية المرشح ونائبه بصورة نهائية ورسمية، وخلال هذه الفترة تشهد الأحزاب الأمريكية تفاعلات متعددة المستويات من أجل الوصول إلى أفضل المرشحين لهذين المنصبين المهمين، كما تقوم بوضع البرنامج السياسي للمرشح

وبالإضافة إلى ما سبق، تقوم الأحزاب أيضاً بوضع خطة الحملة الانتخابية لمرشح الرئاسة ونائبه، وعادة ما تستند هذه المهمة إلى مسؤول حزبي ذي خبرة وقبول حزبي، بالإضافة إلى الخبراء المتخصصين في هذا المجال، والواقع أن وجود مسؤول حزبي إلى جانب ذوي الاختصاص الفني يوفر البعد السياسي المطلوب لمثل هذه الحملات.

وللأحزاب أيضاً دورها في توفير الموارد المالية اللازمة للحملة الانتخابية الرئاسية، فبالرغم من تراجع دور الأحزاب في السنوات الأخيرة أمام جماعات الضغط إلا أنها مازال لها دور مباشر من خلال توفير قدر من الموارد المالية، ودور غير مباشر من خلال جذب بعض الجهات التي يمكن أن توفر التمويل اللازم، والإشراف على هذه الموارد، بحيث تكون متطابقة مع القانون الأمريكي المنظم للتمويل، وبما لا يؤدي إلى إثارة شبهات حول مصادر التمويل، وهو الأمر الذي يمكن للحزب المنافس استخدامه في الدعاية المضادة.

وتقوم الأحزاب أيضاً بتعبئة أعضاء الحزب ومؤيديه للتصويت لصالح مرشح الحزب للرئاسة، وهذه التعبئة تبدأ من المراحل الأولى لاختيار مرشح الحزب، مروراً بالمؤتمر القومي للحزب الذي تحضره أعداد كبيرة من ممثلي المدن والأقاليم والولايات الأمريكية المختلفة، والذي تحول في السنوات الأخيرة إلى احتفالية كبيرة تعبر عن التماسك الداخلي للحزب، ووقوفه بقوة خلف مرشحه، ووصولاً إلى يوم الانتخابات، حيث توفر الأحزاب الأمريكية التسهيلات المختلفة لأنصار الحزب ومؤيديه للإدلاء بأصواتهم.

وتقوم أجهزة الحزب المختلفة خلال هذه المرحلة بجهود عديدة في هذا المجال، حيث تعقد لقاءات على المستويات المختلفة لشرح قانون الانتخابات الأمريكية، وطريق التصويت، كما تقوم هذه الأجهزة بمخاطبة الناخبين لتعريفهم بموعد الانتخابات وأماكن الإدلاء بالأصوات، وتصدر كتيبات توضح ذلك، وتقوم بتوزيعها في بعض المناطق للتوعية بالعملية الانتخابية، وأسلوب التصويت، وما هو مطلوب من جانب الحزب من أعضائه.

كما تحرص على الاستعانة بمراكز استطلاع الرأي العام لتطوير الحملة الانتخابية بما يتلاءم وتطورات الواقع السياسي الأمريكي، ومعالجة أوجه القصور التي قد تحدث، والتصدي للدعاية المضادة للحزب المنافس.

ولا ننسى أيضاً حرصها على متابعة عملية فرز

فيها الجمهوريون الديمقراطيون (الحزب الأم للحزبين الديمقراطي والجمهوري الحاليين)، لينافسوا الحزب الفيدرالي من أجل الحكم، ولعل أكثر التواريخ قبولاً هو عام ١٧٩٢م، ففي ذلك العام تجمّع الناس حول شخص (توماس جيفرسون) في شكل مجموعة ضغط منظمة.

لقد كان الجمهوريون الديمقراطيون وقت نشأة الدولة مجرد اتجاه، ثم أصبحوا جماعة متميزة في الكونجرس عام ١٧٩٢م، وتحوّلوا في عام ١٧٩٥م إلى حزب يسعى إلى الحكم.

ونشأ الحزب بشكل رئيس للدفاع عن مصالح الملاك الزراعيين، ولمعارضة تركيز السلطة وقتذاك في أيدي الحكومة الاتحادية الفيدرالية. وبحكم تأثير النشأة، ظل المحور الرئيس لأفكار الحزب هو (حقوق الولايات)، والحدّ من تدخل الحكومة الفيدرالية إلى أدنى مستوى ممكن، على أن يتحمل الأفراد وحكومات الولايات المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة الفيدرالية.

وقد حقق (جيفرسون) انتصارات متتالية في عامي ١٨٠٤، ١٨٠٦م، حتى تعرّض الحزب الفيدرالي إلى الانزواء بعد انتخابات ١٨١٦م، وقدّر للبلاد في هذا الوقت أن يكون بها حزب كبير واحد لفترة قصيرة.

وفي عام ١٨٢٤م، وخلال الانتخابات الرئاسية في ذلك الوقت، حدثت خلافات كبيرة أدت إلى انشقاق الحزب الديمقراطي الجمهوري إلى عدد من الأحزاب، تكوّن أولها حول شخص (أندرو

الأصوات وإعلان النتائج، وقد برز هذا الدور بوضوح في انتخابات عام ٢٠٠٠م، التي حدث فيها خلاف بين الحزبين حول أسلوب فرز الأصوات، وتحديد المرشح الفائز، وقد أوضحت هذه التجربة أهمية هذا الدور ومتطلبات القيام به من توافر الخبرات الفنية والقانونية اللازمة للقيام به لدى كل حزب، حيث إن الأمر قد يتطلب اللجوء إلى القضاء للحكم في النزاع بين الحزبين، وتحديد أسلوب حل النزاع، وهو ما يتطلب إعداد مذكرات قانونية دقيقة في وقت قصير، كما يتطلب معرفة بجهة الاختصاص القضائي في هذا الشأن، والإجراءات التي يجب اتباعها أمامها، هذا بالإضافة إلى تحديد أسلوب إعادة فرز الأصوات، وتوفير الكوادر البشرية اللازمة لإنجازه، وبعد ذلك يكون هنالك التقويم النهائي للحملة الانتخابية ونتائج الانتخابات والإعداد للانتخابات التالية.

وخلاصة القول، إن هناك دوراً محورياً للأحزاب الأمريكية في الانتخابات الرئاسية، وهي أدوار تتطلب تنظيمًا فعّالاً وكوادر محترفة قادرة على القيام بتحقيق الهدف النهائي وهو الفوز بكعكة البيت الأبيض.

الحزب الديمقراطي

لقد سبقت نشأة الحزب الديمقراطي مثيله الجمهوري، فتعود نشأته إلى نشأة النظام السياسي الأمريكي، إبان الصراع الذي دار في السنوات الأولى للدستور بين المصالح الاقتصادية والإقليمية المتعارضة، ومن الصعب تحديد أول انتخابات ظهر

إلى جانب استمراره كحزب يعتمد على مساندة في الجنوب، وتصويت جماعات إثنية في الشمال.

وأدى ابتعاد الحزب الديمقراطي عن الحكم لفترات طويلة إلى آثار مدمرة على كفاءته السياسية، حيث أضعفه وأحدث بداخله انقسامات بين المحافظين في الجنوب، وأصحاب الأعمال في الشمال، وبدا الضعف السياسي واضحاً في مؤتمر الحزب الديمقراطي المنعقد عام ١٩٢٤م، حيث تطلب الأمر عقد (١٠٣) استفتاءات داخلية منفصلة للاتفاق على اختيار مرشح رئاسي عن الحزب، في ظل التضارب والصراع الداخلي.

مدفوعاً بآثار الكساد التي ظهرت في الاقتصاد الأمريكي، وعجز الجمهوريين عن مواجهة التحديات الجديدة، بدأ الحزب الديمقراطي تحولاً سياسياً بزعامه (فرانكلين روزفلت)، وأطلق الأخير على برنامجه للتحديث السياسي: (الصفقة الجديدة)، واتجه لتعبئة تحالفات جديدة للحزب، واتسمت الأجندة السياسية الجديدة للحزب بمزيد من الانغماس في القضايا الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأمريكي، وشملت مظلة الحزب أعضاء نقابات مهنية، ومثقفين، وصغار المزارعين، وأقليات، فضلاً عن فقراء البيض من سكان الجنوب، وتحت تلك المظلة، بلغ عدد الناخبين المؤيدين للديمقراطيين ضعف المؤيدين للجمهوريين.

وخلال الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٦٨م، سيطر الديمقراطيون على مقعد الرئاسة الأمريكية (٢٨) عاماً، ولم يقطع التفوق الديمقراطي سوى تولى

جاكسون) في عام ١٨٢٤م، حيث تجمعت مجموعة من أصحاب مصالح اقتصادية وإقليمية تحت اسم الحزب الديمقراطي، في المقابل وحول شخصي كل من (دانيال ويست)، و (هنري كلاي) قام ما يشبه الاتفاق السياسي الذي عرف حتى عام ١٨٥٠م باسم حزب (الويجز).

وقد نشأ النظام السياسي الأمريكي بالأساس من خلال الصراع بين الديمقراطيين والويجز كحزبين كبيرين، إضافة إلى وجود عدد قليل من الأحزاب الصغيرة، وقد تدعّم ذلك النظام بالمؤتمرات القومية لاختيار المرشحين والحملات الانتخابية الشعبية، ووجود زعماء للولايات، وزعماء محليين، وكانت انتخابات الرئاسة دائماً هي مركز التجمع السياسي.

بفوز الجمهوري (أبراهام لنكولن) في الانتخابات الرئاسية عام ١٨٦٠م، بلغت الانقسامات حد الاحتقان، وانفصل الديمقراطيون في الجنوب عن الاتحاد مع الشمال الأمريكي، ونشبت الحرب الأهلية، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، ظلت الاتهامات بعدم الولاء تدمغ الديمقراطيين، الأمر الذي أبقاهم بعيداً عن الحكم في البيت الأبيض حتى عام ١٨٨٤م.

وتدريجياً، بدأ الديمقراطيون يندمجون مع بعض الجماعات المهمشة، مثل فقراء المزارعين في الغرب، والذين ظلوا بعيداً عن النمو الذي لحق الكثير من الأعمال والصناعات في نهاية القرن التاسع عشر،

الديمقراطيين (١٢) عاماً عن البيت البيض إلى أن جاء (بيل كلينتون) عام (١٩٩٣م).

الحزب الجمهوري

كانت بدايات الحزب الجمهوري في أوائل ١٨٥٠م، على يد مجموعة من النشطاء المحاربين للعبودية والمؤمنين بأن على الحكومة أن تمنح الأراضي للمزارعين العاملين فيها بدون مقابل، وقد كان

الاجتماع الأول للحزب الجمهوري في مدينة (ريون) في ولاية (ويسكنسون) تبعه اجتماع رسمي آخر في السادس من يوليو عام ١٨٥٤م في مدينة (جاكسون) الواقعة في ولاية (ميتشجان)، والذي وضع فيه الحزب الجديد برنامجه الخاص به.

وفي عام ١٨٥٦م، رشّح الحزب الجمهوري (جون فريمونت) لرئاسة الولايات المتحدة، ليحل في المرتبة الثالثة بعد الحزبين: الديمقراطي، والأحرار، وليسطع نجم الحزب الجمهوري كحزب سياسي مؤثر في الحياة السياسية الأمريكية.

وصل الرئيس الجمهوري الأول إلى البيت الأبيض بعد ذلك بأربع سنوات، حيث انتُخب الرئيس (أبراهام لينكولن) الذي اعتبر رمزاً للديمقراطية الأمريكية، حيث نادى بتحرير العبيد، وإلغاء العبودية. وتوالى الرؤساء الجمهوريين بعد ذلك في تاريخ أمريكا أمثال: (أيزنهاور، ونيكسون، وفورد، وريجان).

وتمثلت المبادئ التي أنشئ على أساسها الحزب الجمهوري في: إلغاء العبودية، وحرية التعبير، وحق

(إيزنهاور) فترتين رئاسيتين في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠م، كما سيطر الديمقراطيون أيضاً على مجلس النواب خلال (٣٦) عاماً، وسيطروا أيضاً على مجلس الشيوخ لفترات طويلة خلال تلك الحقبة التاريخية.

وبدأ التحالف الديمقراطي في الانشقاق خلال الستينيات، عندما بدأ (كنيدي)، و (جونسون) في انتهاج أجندة للدفاع عن الحقوق المدنية، مما مهّد الطريق ل (نيكسون) والجمهوريين لانتهاج استراتيجية تقوم على اجتذاب البيض من سكان الجنوب، وشهدت حقبة الستينيات انعزالاً للحزب الديمقراطي عن الفئات الرئيسة في دوائره الانتخابية مثل ناخبي الطبقة الوسطى، والجماعات الانتخابية التي لم تحسم موقفها بعد من مرشح بعينه، وارتبط الحزب تدريجياً بفئات تدافع عن مصالح خاصة ونخبة مثقفة، وابتعد عن فئات العمال وفتح الانعزال المجال أمام اتجاه محافظ شعبي قاده الجمهوري (رونالد ريغان)، لدرجة أن الحزب الديمقراطي أصبح معروفاً بالدفاع عن مصالح الأقليات، وانتهاج سياسة خارجية ضعيفة.

وخلال الفترة من ١٩٦٨ إلى عام ١٩٩٢م، لم يحكم الديمقراطيون البيت الأبيض سوى أربع سنوات، فتولى (كارتر) الحكم في البيت الأبيض في أعقاب فضيحة (ووتر غيت) منتهجاً رسالة تمحورت حول الأمانة، الأمر الذي اجتذب أصواتاً كثيرة في أعقاب فضيحة (نيكسون)، غير أن أداء (كارتر) الضعيف في مقعد الرئاسة أبعده

المدوبون والمجمع الانتخابي

هناك حقيقة يغفلها البعض فيما يتعلق بانتخابات الرئاسة الأمريكية، وهي أن الرئيس الأمريكي لا يتم انتخابه انتخاباً مباشراً من قِبل الشعب الأمريكي، والأغرب من ذلك أن عدد من صوّتوا في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠م للمرشح الديمقراطي (آل جور) كان أكثر من عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتهم ل (جورج بوش)، ومع ذلك فقد فاز الرئيس (جورج بوش) بالرئاسة لطبيعة نظام الانتخاب الأمريكي الذي لا يعتمد على الانتخاب المباشر.

فقد أسفرت نتيجة اختيار الشعب الأمريكي في انتخابات ٢٠٠٠م عن فوز المرشح الجمهوري (جورج بوش) بنسبة (٤٧،٤٧%) من إجمالي الأصوات، بينما حصل المرشح الديمقراطي (آل جور) على (٣٨،٤٨%) من الأصوات، وبذلك يكون (آل جور) هو من اختاره الشعب الأمريكي حقيقة لرئاسته، ومع ذلك فإن نظام الانتخاب المعروف ب (المجمع الانتخابي، أو المجموع الانتخابي، أو الكلية الانتخابية) قد أعطى الرئاسة إلى من حصل على عدد الأصوات الأقل، وذلك لأنه حصل على تمثيل أعلى من الولايات.

وتتم الانتخابات على خمس مراحل :

المرحلة الأولى: الانتخابات الحزبية

يتم خلالها التنافس بين الراغبين في ترشيح أنفسهم على كسب الأصوات، حيث يشكّل المرشحون

المرأة في التصويت، وتقليل صلاحيات الحكومة المركزية، وإعطاء صلاحيات أكبر للولايات، ومحاربة البيروقراطية، واحترام المبادرة الفردية .

ويعتبر الفيل هو رمز الحزب الجمهوري، وتعود حكاية هذا الرمز إلى منتصف حكم الرئيس (بوليوس جران) سنة ١٨٧٤م، حيث حاول الديمقراطيون إخافة الأمريكيان من أن (جران) سيسعى لفترة رئاسية ثالثة، وهو ما لم يفعله أحد من قبله، مما دفع (توماس ناست) رسام الكاريكاتير في جريدة (هاير) الأسبوعية إلى رسم كاريكاتير يظهر فيه الحزب الديمقراطي كحمار يحاول إخافة الفيل الجمهوري، وعَلِقَ الرمزان في رأس الناخب الأمريكي لفترة من الزمن ليتخذهما الحزبان رمزين لهما حتى يومنا هذا.

رحلة الوصول إلى البيت الأبيض

تعتبر انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة عملية شاقة متعددة المراحل، كما أنها هي الأطول زمنياً على مستوى العالم، حيث تمر بخمس مراحل للوصول بالفائز إلى البيت الأبيض، وتقتصر في البداية على التنافس داخل الحزب الواحد لحسم مرشحه للرئاسة، وهذا يظهر في المراحل الثلاث الأولى، بينما في المرحلة الرابعة يبدأ التنافس بين المرشحين من كلا الحزبين وصولاً للمجمع الانتخابي، وحسم ماراتون الرئاسة في المرحلة الخامسة.

وعلى عكس الانتخابات الحزبية التي تقيس مدى الدعم للمرشحين الرئاسيين من خلال الاجتماعات المحلية لأعضاء الحزب، فإن الانتخابات التمهيدية تقيس مدى الدعم من خلال اقتراع مباشر في جميع أنحاء الولاية، لتحديد أي المرشحين سيكون مندوباً عن تلك الولاية ويشارك ضمن المندوبين الآخرين في اختيار مرشح الحزب.

المرحلة الثالثة: مرحلة المؤتمرات القومية أو العامة

بعد الانتخابات التمهيدية التي تبدأ عادة في شهر يناير تأتي مؤتمرات الأحزاب لإعلان أسماء المرشحين رسمياً في الصيف، ويعقد الديمقراطيون اجتماعهم في (بوسطن) في الفترة بين ٢٦، و ٢٩ يوليو، بينما يعقد الحزب الجمهوري اجتماعه في (نيويورك) في الفترة بين ٣٠ أغسطس، والثاني من سبتمبر.

وتُعدُّ تلك المرحلة تقليدياً أساسياً في العملية الانتخابية، إذ يجتمع مندوبو الحزب الذين تم اختيارهم في الانتخابات التمهيدية والتجمعات الحزبية، وهم يرفعون لافتات كتبت عليها عبارات التأييد لمرشحهم. وبعد أن يختار مندوبو كل ولاية مرشحهم لحوض سباق الرئاسة، يتمكن كل حزب من معرفة المندوب الذي سيمضي بعد فوزه في متابعة باقي مراحل الحملة الانتخابية ممثلاً عن الولاية، ويأخذ المرشح الفائز أصوات جميع مندوبي الولاية التي يفوز بأغلبية أصواتها، ثم يعلن المرشح لحوض الانتخابات الرئاسية عن اسم المرشح

(لجنة استكشافية) لحشد التأييد لأنفسهم بين أنصارهم في الحزب، ويحصلون على ضمانات من جماعات الضغط والمانحين بتقديم إسهامات مالية لحملة الانتخابية، ثم يخطرون السلطات الفيدرالية باعترامهم ترشيح أنفسهم، لتأتي بعد ذلك عمليات جمع الأموال وحوض سباق الانتخابات التمهيدية.

المرحلة الثانية: الانتخابات التمهيدية

تُعقد الانتخابات التمهيدية في جميع الولايات الأمريكية لاختيار مرشح الرئاسة من قائمة الأسماء المقدمة من الأحزاب والمستقلين، وفي هذه المرحلة يتنافس مرشحو كل حزب فيما بينهم للفوز بأكبر عدد من الانتخابات التمهيدية للولايات، ليتمكن الفائز من الحصول على أغلبية مندوبي الحزب في المؤتمر القومي، الذي يُعقد في الصيف والذي يتقرر فيه مرشح الحزب لسباق الرئاسة.

وكثيراً ما تُجرى عدة انتخابات للتصفيات في أكثر من ولاية في يوم واحد، أهمها الانتخابات التي تُجرى في الثالث من فبراير، والثاني من مارس، وهناك أيضاً يوم الثلاثاء الكبير.

ويوم الثلاثاء الكبير هو يوم عادي من أيام الأسبوع، يعقد فيه الكثير من الولايات تجمعاتها وانتخاباتها التمهيدية في وقت متزامن، وقد بدأ هذا التقليد في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، لكن في حملة انتخابات ٢٠٠٤م، انقسم الثلاثاء الكبير إلى يومين، فكان هناك (الثلاثاء الكبير ١)، وتلاه (الثلاثاء الكبير ٢).

المرحلة الخامسة والأخيرة: المجمع الانتخابي

وهي المرحلة الأخيرة، وفيها يحصل كل مرشح فاز في ولاية من الولايات على جميع أصواتها في المجمع الانتخابي، ولكي ينتخب رئيس الجمهورية، فإنه يحتاج إلى (٢٧٠) صوتاً من أصوات المجمع الانتخابي البالغ مجموعها (٣٥٨) صوتاً، ويتم فرز أصوات أعضاء المجمع الانتخابي رسمياً أمام الكونجرس في يناير التالي، حيث يتوجه أعضاء الهيئة الانتخابية رسمياً لينتخبوا الرئيس ونائبه، وتنتقل نتائج انتخابات الهيئة الانتخابية بكل ولاية، وتُسلم إلى رئيس مجلس الشيوخ.

ويوم ٦ يناير من العام التالي يفتح رئيس مجلس الشيوخ صناديق الاقتراع، ويقراً البطاقات الانتخابية في جلسة مشتركة لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، ويُعلن (رئيساً) للولايات المتحدة أي مرشح يحصل على الأغلبية المطلقة (أي نسبة ٥٠% من أصوات الناخبين + ١).

في ٢٠ يناير وبحضور كامل أعضاء الكونجرس يتم تنصيب الفائز بالانتخابات رئيساً للبلاد، وفي الفترة التي تربط بين انتهاء الانتخابات وتنصيب الرئيس في ٢٠ يناير تتولى الإدارة الحالية شؤون البلاد. وينص الدستور على أنه في حال لم يتمكن المجمع الانتخابي من التوصل لأغلبية، وفي حال تعادل الأصوات الانتخابية فإن الأمر يُحال بأكمله إلى مجلس النواب الأمريكي الذي يقوم باختيار رئيس الولايات المتحدة من بين المرشحين الحائزين على المراتب الثلاث الأولى، ويُعطى لكل ولاية صوت

لمنصب نائب الرئيس، حيث ينطلقان معاً في باقي مراحل السباق.

ويمكن القول، إن المراحل السابقة تعتبر مرشداً للحزبين في اختيار مرشحيهما للرئاسة، أي أن السباق الرئاسي الحقيقي يبدأ متأخراً جداً.

المرحلة الرابعة

وفيها يبدأ الفائزون بترشيح الحزبين الاستعداد لخوض انتخابات الرئاسة، وتتميز هذه المرحلة التي هي أقصر من سابقتها بتكثيف وزيادة مساحات الدعاية الانتخابية والمناظرات التليفزيونية الكبيرة بين المرشحين، وفي الأسابيع الأخيرة يركّز المرشحون في حملتهم على الولايات المعروفة بالولايات المرجحة في المجمع الانتخابي. وتُجرى خلال تلك المرحلة ثلاث مناظرات رئاسية في ٣٠ سبتمبر، و ٨ و ١٣ أكتوبر، ثم في ٢ نوفمبر يدلي الناخبون في عموم الولايات المتحدة بأصواتهم لاختيار الفائز بالرئاسة من بين المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين، بالإضافة إلى انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب (٤٣٥) عضواً، وتُجلى مجلس الشيوخ البالغ إجمالي مقاعده مئة مقعد. وتُجرى الانتخابات الرئاسية عادة في أول ثلاثاء في شهر نوفمبر، ثم تفرز الأصوات ويتم إعلان النتائج الأولية عادة خلال (١٢) ساعة من إغلاق مراكز الاقتراع، وبعد فرز الأصوات تنتقل العملية الانتخابية إلى المجمع الانتخابي، حيث تنتهي حينئذٍ الانتخابات المباشرة.

المنافسة بين (هيلاري كلينتون) و (باراك أوباما) إلى أن حسم (أوباما) الانتخابات لصالحه في أروقة الحزب الديمقراطي.

أبرز المرشحين في انتخابات ٢٠٠٨ م

كان من أبرز هؤلاء المرشحين لتمثيل الديمقراطيين (باراك أوباما) (٤٦) عاماً، و(هيلاري كلينتون) (٦٠) عاماً، و (جوزيف بيدن) (٦٤ عاماً)، و (دينيس كوسينيتش) (٦٠) عاماً. وقد خرج المرشحون الديمقراطيون السابقون من السباق بعد أن حُسم الأمر لصالح (أوباما) بعد صراع طويل وعنيف بينه وبين السيدة الأمريكية الأولى السابقة (هيلاري كلينتون).

و كان أبرز المرشحين لتمثيل الجمهوريين: (جون ماكين) (٧١) عاماً، و (رودولف جوليان) (٦٣ عاماً)، و (مايك هاكابي) (٥٢ عاماً)، و ميت رومني (٦٠ عاماً)، و (رون بول) (٧٢ عاماً). ومن المعروف أن المرشحين الجمهوريين السابقين خرجوا جميعاً من السباق بعد أن حُسم الأمر مبكراً لصالح المرشح الأكبر سناً (جون ماكين).

وقد فاز مرشح الديمقراطيين (باراك أوباما) في الانتخابات الأمريكية لهذا العام ٢٠٠٨ م، وبذلك يكون أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية من أصول إفريقية.

وتبقى الحقيقة المهمة أن الانتخابات الأمريكية، وإن كانت دائماً مثار اهتمامات دول العالم قاطبة في ظل القطبية الأحادية التي حققتها الولايات المتحدة

واحد يعبر عن رأي أغلبية نوابها، فيفوز بالمنصب المرشح الذي يحصل على أغلبية أصوات الولايات. وقد حدث ذلك في تاريخ الولايات المتحدة مرتين من قبل: إحداهما أسفرت عن اختيار (توماس جيفرسون) رئيساً، والأخرى أسفرت عن اختيار (جون كوينسي آدامز)، أما إذا تعادلت الأصوات الانتخابية لنائب الرئيس فيقوم مجلس الشيوخ وليس مجلس النواب باختيار نائب الرئيس، ويتضح هنا أن التعادل في الأصوات الانتخابية وهو أمر وارد يحوّل الانتخابات الرئاسية بعيداً تماماً عن اختيار الشعب الأمريكي.

مرشحون وبرامج

تعتبر معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية في ٢٠٠٨ م، من أهم المعارك التي شهدتها أمريكا منذ استقلالها عام ١٧٧٦م إلى الآن، حيث إنه من المفترض أن يُنتخب الرئيس الجديد من بين المرشحين: رجل من أصول أفريقية بلا خبرة سياسية سابقة، أو شيخ مُسن، وبالتالي فإن البيت الأبيض سيستقبل أول رئيس من أصول أفريقية في حال فوز (أوباما)، بينما سيصبح (جون ماكين) في حال فوزه في الثانية والسبعين من عمره أكبر رئيس أمريكي عند أداء اليمين في يناير ٢٠٠٩ م.

وكان ماراثون الرئاسة قد انطلق بمشاركة العديد من المرشحين، تساقط الواحد منهم تلو الآخر، إلى أن حسم (ماكين) المعركة في الحزب الجمهوري لصالحه خلال الانتخابات التمهيديّة، بينما ظل الوضع غامضاً في الحزب الديمقراطي بعد اشتداد

خاصة بعد أن نجح الأخير في جمع أكثر من ٣٤٠ مليون دولار، في حين جمع منافسه جون ماكين ١٦٠ مليون دولار فقط. وذلك وفقا لأحدث الإحصائيات التي نشرتها لجنة الانتخابات الفيدرالية.

تمويل حملة أوباما وتاريخ جديد

وفي ظل القيود المشددة التي تفرضها لجنة الانتخابات الفيدرالية حول حدود التبرع إلى المرشحين، نجح المرشح الديمقراطي باراك أوباما في صناعة معجزة جديدة لم تشهدها انتخابات الرئاسة الأميركية طوال تاريخها، وذلك بعد أن بلغ نسبة حجم التبرعات الصغيرة - قيمتها أقل من ٢٠٠ دولار - النصف تقريبا من إجمالي حجم التبرعات التي حصل عليها أوباما. خاصة بعد أن تبرع له مليوني أميركي بمبالغ صغيرة بدأت من ٣ دولار ولم تتجاوز الـ ٢٠٠ دولار. ويذكر أن إجمالي حجم التبرعات التي حصل عليها أوباما بلغ ٣٤٠ مليون دولار وفق إحصائيات لجنة الانتخابات الفيدرالية.

ووصف تحليل نشرته صحيفة النيويورك تايمز أن أوباما يسعى لتحقيق هذا الإنجاز منذ أن بدأ حملته في شباط عام ٢٠٠٧. وأضافت الصحيفة أن أوباما يرغب في أن يكون أول مرشح رئاسي يحقق استقلالية في التمويل دون الاعتماد على كبار الممولين الذين غالبا ما يدخلون سباق جمع التبرعات لتحقيق طموح سياسي فيما بعد.

الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وانفرادها بدور القوة العظمى الأكبر في العالم، إلا أن الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٨م) التي فاز فيها مرشح الديمقراطيين (باراك أوباما) حظيت وربما عما سبقها من منافسات بمتابعة شديدة من كافة دول العالم بما فيهم الدول التي ليست على علاقات ودية مع واشنطن. ويرجع هذا الاهتمام إلى تزايد رغبة العالم في نبذ العنف في العلاقات الدولية، ورفضه لاستراتيجيات الضربات الاستباقية، فضلاً عن معاناته من الأزمة المالية التي تسببت فيها السياسات المالية الأمريكية، هذا بالإضافة إلى أن مرشح الديمقراطيين هو أول رئيس ملون من أصول إفريقية ترفع خلال حملته الانتخابية شعارات التغيير السياسي، فضلاً عن وعوده الانتخابية بالتصدي للأزمة المالية العالمية، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام العالمي، وهو ما جعل العالم شرقيه وغربيه يعيش حالة ترقب للسياسة الأمريكية القادمة .

اخبار وتقارير: من يمول

حملة أوباما الانتخابية؟

ميدل ايست اونلاين: يبقى نظام تمويل الحملات الانتخابية الزائر الدائم على كل انتخابات للرئاسة الأميركية. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، والتي ستعقد في ٤ نوفمبر القادم، يحتدم الصراع على التمويل بين كل من مرشحي الحزب الجمهوري السيناتور جون ماكين ومرشح الحزب الديمقراطي السيناتور باراك أوباما.

تجعل الإنترنت مصدر أساسي لتمويل الحملة الانتخابية بعكس أوباما.

وتعطي صحيفة النيويورك تايمز مثالا على التكتيكات التي استخدمتها حملة أوباما لجمع التبرعات، وتقول الصحيفة أن أوباما كان قد أقام سباقا للسيارات باسمه وكان على كل من يحضر السباق أن يسجل بريده الإلكتروني؛ وبمجرد أن عاد كل من حضروا هذا السباق وجدوا على بريدهم الإلكتروني رسائل من حملة أوباما تطلب منهم التبرع كما تضمنت الرسالة معلومات وافية حول وضع أوباما المالي وكم يحتاج من التبرعات. هذا الى جانب أن الرسالة طلبت من كل شخص أن يعتبر نفسه في حملة ويبدأ في جمع التبرعات عن طريق الإنترنت والاتصال بمراكز الحملة في حالة وجد أي صعوبة وتضيف الصحيفة أنه بهذا التكتيك وغيره وصل عدد المتبرعين لأوباما عن طريق الإنترنت أكثر من مليوني متبرع وذلك في عام واحد.

صحيفة واشنطن بوست نشرت تحقيقا صحفيا مطولا حول تكتيكات أوباما في تمويل حملته، كتبه الصحفيان ماثيو موسك وأليك ماكجيلز وأستغرق إعداده عدة أشهر، ويقول التحقيق أن أوباما نجح في ما لم ينجح القانون الأمريكي في تحقيقه، وهو عمل توازن بين كبار المتبرعين ذو المصالح وصغار المتبرعين الذين يمثلون المواطن العادي في الولايات المتحدة. إلا أن التقرير يقول أنه بالرغم من أن

وأضافت الصحيفة أن أوباما عمل على خلق نظام تمويل شعبي مواز كي يتجنب الحاجة إلى الحصول على التمويل الذي تمنحه الحكومة الفيدرالية، وهو تمويل تمنحه الحكومة الأمريكية لكل من مرشحي الحزب الجمهوري والديمقراطي في الانتخابات التمهيدية والعامية من دافعي الضرائب الأمريكية بموجب ٣ دولار من كل مواطن؛ ويشترط أن يوافق المواطن على دفع هذا المبلغ الضئيل عند التوقيع على إقراره الضريبي. ويقدر حجم التمويل الفيدرالي كل انتخابات رئاسية وفق مؤشرات خاصة بالاقتصاد الأمريكي في الوقت الذي تعقد فيه الانتخابات؛ من ضمنها معدل التضخم. وقد تم تقديره هذا العام بحوالي ٨٥ مليون دولار.

وللمرشح الحق في رفض أو قبول هذا النوع من التمويل وفي حالة قبوله يلتزم بسقف إنفاق يحدده قانون الحملات الانتخابية، كما يحظر أن يتلقى أي تمويل من المؤسسات والأفراد. أما في حالة رفض المرشح للحصول على التمويل الفيدرالي فيصبح لديه الحق في إنفاق ما يريد دون التقيد بسقف إنفاق محدد، بالإضافة أن له الحق في الحصول على تبرعات من قبل الأفراد والمتبرعين كما يشاء.

ويعتبر "مركز ريسونسييف بوليتكس" أن حملة أوباما نجحت في ابتكار آليات جديدة للحصول على هذا القدر الكبير من التبرعات الصغيرة. ومن ضمنها استخدام الإنترنت بشكل جيد، فبالرغم من أن حملة ماكين بدأت قبل أوباما في الحصول على التبرعات عبر الإنترنت إلا أنها لم تنجح في أن

سيلكون فالي وشيكاغو بيسد ديفوليير وكذلك نخبة من رجال الأعمال الأفرو أميركيين.

ويكشف التقرير أن قائمة كبار الممولين لحملة أوباما تتضمن متبرعين من أكبر ١٨ شركة محاماة ومجموعة كبيرة من كبار سماسرة بورصة وول إستريت، لهم أسهم في أكثر من ٥٠٠ شركة عملاقة في الولايات المتحدة.

ويضيف أن ولاية كاليفورنيا تحتل المصدر الأول في حجم التبرعات التي حصل عليها حملت أوباما. تليها في ذلك ولاية إلينوي مسقط رأس أوباما، ومدينة واشنطن دي سي. ومن ضمن رجال الأعمال الذين يساندون أوباما كنيث جريفن وهو رجل أعمال ثري لم يتجاوز عمره ٣٩ عاما قام بإعلان دعمه لأوباما بمجرد أن أعلن تشريجه للرئاسة، وفي نفس الوقت خصص فريقا للعمل لممارسة الضغط على الكونغرس لحثه على تعديلات خاصة بضرائب يقف ضدها أوباما.

ويقول التقرير أنه منذ عام تقريبا دعا جريفين أوباما كي يتحدث إلى موظفي مجموعة سيتاديل الاستثمارية للتبرع لحملة. وفي الشهور القليلة التي أعقبت زيارة أوباما للمجموعة قام الموظفين وعائلتهم بالتبرع بأكثر من ٢٠٠ ألف دولار.

يذكر أن جريفن كان قد قام في الماضي بدعم منافس أوباما عن الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس الأخيرة. أوباما من جانبه قام بمقاومة الضغط الذي يمارسه اللوبي الذي كونه جريفين من أجل تعديلات في قانون الضرائب، خاصة أنه لا

نصف التمويل كان من صغار المتبرعين إلا أن كبار المتبرعين لعبوا دورا حرجا في حملة أوباما.

دور كبار الممولين

ويضيف التقرير أن ما أطلق عليهم "أصحاب المال والقوة" لعبوا دورا حاسما في الرقم القياسي الذي حققه باراك أوباما، وهذا انعكس بشكل غير مباشر على الآراء والمواقف التي اتخذتها حملة أوباما. فمن خلال ٧٩ ممولا وهم عدد الممولين الكبار في حملة أوباما نجح كل منهم في خلق شبكته في جمع التبرعات، بواقع ٢٠٠ ألف دولار حجم التبرعات الذي جمعه كل شبكة وذلك كحد أدنى. فقد نجح كبار الممولين في حملة أوباما في تجنيد أكثر من ٢٧ ألف متبرع كتب كل منهم شيكا بمبلغ قدره ٢,٣٠٠ دولارا وهو الحد الأقصى لكل متبرع طبقا للقانون الأمريكي للانتخابات الفيدرالية. ويقدر التقرير أن حجم المتبرعين الذي ساهموا بأكثر من ٢٠٠ دولار بلغ إجمالي حجم تبرعاتهم ٢٤٠ مليون دولار.

ويضيف الصحفيان الذين أجريا التحقيق الصحفي في أكثر من ٢٠ ولاية أن قائمة كبار المتبرعين تضمنت العديد من الذين يريدون بعض النفوذ عندما يعتلي أوباما سدة الرئاسة في البيت الأبيض. ومن ضمنهم ممولي المرشحين الديمقراطيين التقليديين وكبار المحامين وكبار رجال الأعمال في وول إستريت، بالإضافة إلى ممولين جدد ظهروا على الساحة لأول مرة في هذه الانتخابات وهم من صناعة أوباما، ومنهم كبار المساهمين في مجموعة

أرسل نسخة من خطابه للذين حضروا هذا الاجتماع ليضعو التعديلات اللازمة.

ويقول أنتوني ليك الذي خدم كمستشار للرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون، أنه التقى العديد من المرات مع المساهمين في حملة أوباما، وقد منح صلاحيات أن يتحدث معهم والسماع لأرائهم حول الموضوعات المختلفة وحثهم على جمع مزيد من المساهمات. ويضيف ليك أن ذلك كان جزءا مفضلا لديه حيث وجد أن المساهمين متجاوبين بشكل كبير ومعظمهم يشعر أنه مستشار لأوباما وقلما ما كان أحد منهم يتخلف عن الاجتماعات فالجميع حريص على الحضور.

ويستطرد التقرير قائلًا أن أوباما بدأ منذ عامين مخططه لتكوين شبكة قومية من المتبرعين بشكل غير تقليدي بالتزامن مع تطوير تكتيكات الاعتماد على صغار المتبرعين وذلك قبل أن يعلن ترشيحه للرئاسة في فبراير/شباط ٢٠٠٧.

في ذلك الوقت شكل أوباما لجنة برئاسة بيني برتزر مالك فندق حياة في شيكاغو والذي رأس لجنته لجمع التبرعات في انتخابات الكونغرس عام ٢٠٠٤ أيضا. ونجحت تلك اللجنة في الحصول على تأييد العديد من كبار رجال الأعمال أمثال مارك جيلبرت رئيس مجموعة فلوريدا الاستثمارية ولويس ساسمن رئيس مجموعة سيبي جروب والذي رأس مدير التمويل بحملة السيناتور جون كيري للرئاسة الأميركية في عام ٢٠٠٤.

يتفق معه في هذا الموضوع وله مواقف سابقة في الكونغرس تخص هذا الشأن. لذا شكك العديد من أعضاء حملة أوباما في أن يستمر جريفي في دعم أوباما إلا أن العديد من المراقبين توقعوا العكس حيث أن دوافع جريفي في دعم أوباما أكبر من مجرد مجموعة تعديلات في قانون الضرائب.

مقارنة بين بوش وأوباما

ويعقد التقرير مقارنة بين أسلوب إدارة الرئيس بوش للممولين في حملاته الانتخابية عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ وأسلوب أوباما، حيث يصف أسلوب بوش بأنه كان رائعا وجديدا في ذلك الوقت حيث شكل هيكل إداريا لمتابعة الممولين وقسمهم إلى نوعين "جواله ورواد" لخلق منافسة بين الممولين ومسابقة ومكافأة الفائزين بجوائز رمزية مثل أحزمة جلدية.

أما أوباما فقد صمم ما أطلق عليها "لجنة التمويل القومية" وتعمل بنظام جديد حيث يشعر كل ممول أنه جزء من حملة أوباما. وتعد اللجنة مؤتمرات أسبوعية عن طريق الهاتف واجتماعات كل عدة أشهر والتي يناقش فيها الممولين مع أوباما أو مساعديه ومستشاريه أوضاع الحملة ويستمعوا إلى آرائهم في كافة الموضوعات.

ويقول التقرير أنه في أحد الاجتماعات اقترح أحد الممولين أن تربط الحملة بين التكلفة التي تتكبدها الولايات المتحدة في الحرب على العراق وما يعانيه الاقتصاد الأميركي؛ والمفاجأة أن أوباما ألقى خطابا كاملا في هذا الشأن بفيلا دليفيا. وقبل أن يلقيه

من يُموّل الانتخابات الأمريكية؟

اخبار البشير/ ١٦ مايو ٢٠١٢/علاء البشبيشي

تتراكم معظم الثروة الأمريكية في أيدي حفنة قليلة من المواطنين لا تتعدى ١%، من بينهم تُموّل الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة؛ وبالتالي فإن أي شخص يصل إلى البيت الأبيض يكون مدينا لهؤلاء الممولين، ولا يستطيع إغضابهم، والأمر ذاته يتكرر مع مرشحي الكونغرس بمجلسيه: الشيوخ والنواب.

أبرز هؤلاء الممولين هو هارولد سيمونز، الملياردير الأمريكي، الذي يمتلك في دالاس كوكبة من الشركات العاملة في مجال التصنيع، بدءاً من تكرير السكر وصولاً التخلص من النفايات النووية.

منذ العام ١٩٨٦ يمول سيمونز حملات كارل روف، رئيس طاقم البيت الأبيض، ومستشار الرئيس الأمريكي السابق، وأحد أشهر الاستراتيجيين الأمريكيين الذي وصف بأنه "مخ بوش".

تبرع سيمونز بـ ٩٠ ألف دولار لحملة بوش الانتخابية في ولاية تكساس، و ٢٥ مليون دولار للمنظمات السياسية المتحالفة مع بوش خلال فترتي ولايته الرئاسية، كما عملت "جيل نورتون"، وزيرة الشؤون الداخلية في عهد بوش، لصالح

إحدى شركاته، وحينما عقد بوش حفل الغداء الشهير في البيت الأبيض، على شرف الملكة إليزابيث، كان سيمونز وزوجته الثالثة، أنيبي، من بين الحضور.

في فبراير الماضي، كشفت لجنة الانتخابات الفيدرالية (FEC) أنه أكبر الممولين (الأفراد) للسياسة الأمريكية، وفي مارس، صرّح ملياردير دالاس لـ الجورنال بأنه -جنباً إلى جنب مع زوجته وشركته القابضة، كونتران- تبرع بـ ١٨,٧ مليون دولار لمنظمات سياسية جمهورية- ليس فقط منظمة (مفترض الطرق) التي تلقت ١٤,٥ مليون دولار، بل أيضاً مجموعات الإنفاق المستقل المتحالفة مع "ميت رومني" التي حظيت بـ ٨٠٠ ألف دولار، و"ريك سانتورم" المدعوم بـ ١,٢ مليون دولار، و"نيوت جينجريتش" بـ ١,١ مليون دولار، و"ريك بيرلي" بـ ١,١ مليون دولار، معرباً عن عزمه على تقديم ما يقارب ضعف هذه المبالغ بحلول نوفمبر.

وهكذا يتضح أن السياسة الأمريكية محتطفة، ليس من قبل الشركات، بل من قبل حفنة قليلة من الأثرياء غربي الأطوار.

كيف حدث ذلك، ولماذا؟

للإجابة عن هذا التساؤل حاول تشارلز هومانز، إجراء مقابلة لصالح مجلة نيو ريبابلك الأمريكية، مع

للتعاقد، وأقنعه سيمونز بأن يبيعه البنك بدون عربون. شرع بعدها سيمونز في وضع لافتة تجارية تعرض الملكية للبيع مقابل مبلغ يزيد عن السعر الذي طلبه المالك الأصلي بـ ٧ آلاف دولار. حينما وجد مشترياً، دفع سيمونز الثمن للمالك، واحتفظ بالفارق، وهكذا باع سيمونز بنكاً لم يمتلكه، بتمنٍ وفّر له مالاً يكفي لشراء أول منزل في حياته.

تظهر هذه الصفقة مزيجاً من الابتكار والجرأة التي جعلت من سيمونز واحداً من أبرع المغيرين على الشركات في البلاد، وأنه نجح في رصد فرص فوقها كثيرون، أو خلقها بنفسه، لكن الأهم أنها توضح أنه من نوع الرجال الذين يحصون أرباحهم أولاً، وأنه لا يعطي عادةً إلا بعد أن يأخذ، وليس قبل ذلك أبداً!

* بتصرفٍ من تقريرٍ لـ تشارلز هومانز، نشرته مجلة نيو ريبابلك الأمريكية، في عددها الصادر بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٢.

هارولد سيمونز، لكنه رفض، وحتى الكثير من خصومه لمرة واحدة كانوا متحفظين؛ على الأرجح بسبب مشاكسات سيمونز الأسطورية التي تركتهم مثقلين بشروط تسويةٍ لدعاوى قضائية ماضية، أو حذرين من إثارة مشاكل جديدة معه.

حتى حينما نجح هومانز في اقتناص حوارٍ مطول مع أحد كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في شركة كبرى، والذي تشابك مع سيمونز لأكثر من عقدين، سرعان ما تراجع للوراء وتوسل لـ هونامز كيلا يستخدم اسمه.

كيف السبيل إذاً لسبر أغوار سيمونز العازف عن الظهور الإعلامي؟ ربما يكون الحل الوحيد هو تتبع سجل نشاطه السياسي الممتد لثلاثة عقود؛ عساه يوفر بعض المفاتيح لفهم السبب وراء إنفاقه ببذخ في ميدان السياسة. لكن ما الذي يتوقع سيمونز أن يحصل عليه مقابل هذه الأموال بالتحديد؟

الطريقة الأمثل للإجابة عن هذا التساؤل تتأتى بالنظر فيما حصل عليه بالفعل حتى الآن، واستعراض أهم محطات حياته، وفيها تبرز قصة ذات دلالة:

أول صفقة ذات شأن عقدها هارولد سيمونز كانت في العام ١٩٥٦، حين التقى مالك أحد البنوك المحلية في "لا فيرنيا"، وهي بلدة صغيرة بالقرب من سان أنطونيو. كان الرجل يتطلع

المدونين؟

موسوعة آيس

لقد تمت

الإشادة في الانتخابات الرئاسية المتعاقبة في الولايات المتحدة بأنها تمثل عهد الانتخابات عن طريق الإنترنت. ومع ذلك، شهدت انتخابات عام ٢٠٠٤ بروز ظاهرة قليلا ما كان يسمع بها قبل أربع سنوات: وهي المدونات. والمدونة هي تسجيل مجموعة من الملخصات أو اليوميات على الإنترنت - والتي اعتبرها العديد من المعلقين مؤثرة للغاية. وكان العديد من المدونين الأكثر شهرة من السياسيين المحافظين الذين يعتقد أنهم ساهموا مساهمة كبيرة في إعادة انتخاب الرئيس الجمهوري جورج دبليو بوش.

وقد قام أحد قضاة المحكمة الجزائية الأمريكية قبل انتخابات عام ٢٠٠٤، بالحكم بان لجنة الانتخابات الفدرالية يجب أن تطبق قانون تمويل الحملات الانتخابية على شبكة الإنترنت. وعندما تم اتخاذ قرار "قانون حملة إصلاح الحزبين" (والذي كان يعرف شعبيا بقانون ماكين وفينغولد) في عام ٢٠٠٢، قررت لجنة الانتخابات الفدرالية أن الإنترنت يجب أن تكون معفاة من أحكامه. وكان قانون ماكين وفينغولد محاولة لمعالجة قضايا "الأموال غير الرسمية" - الإنفاق التي يتم ظاهريا ولا علاقة له بالحملة نفسها - والإعلانات الموجهة ضد المرشحين، وهي شكل من أشكال الدعوة التي لا صلة لها

ظاهريا على ما يبدو بالحملة الانتخابية، ولكنها في الواقع تعمل على تعزيز مرشح معين. وتم إحضار قضية شيز ضد لجنة الانتخابات الفدرالية من قبل المشرفين على قرار "قانون حملة إصلاح الحزبين" إلى مجلس النواب، كريستوفر شايز ومارتن ميهان. وقام كل من أعضاء مجلس الشيوخ جون ماكين ورسل فينغولد بتقديم موجز إيجابي لدعم شيز و ميهان. وقال ممثلو الكونغرس بأن أنظمة لجنة الانتخابات الفدرالية التي تطبق قرار "قانون حملة إصلاح الحزبين" تعمل على تقويض القانون وتعارض معه. وجادلوا على أنهم كمرشحين اضطروا للسعي من أجل إعادة انتخابهم في منافسات انتخابية تشكلت بصورة غير قانونية. وحكمت المحكمة الجزئية في صالحهم، وألغت ١٥ نظاما من أنظمة لجنة الانتخابات الفدرالية. وقد أيدت القرار في وقت لاحق محكمة استئناف مقاطعة كولومبيا.

وقد قام قرار "قانون حملة إصلاح الحزبين" بتعريف "الاتصالات العامة" بأنها "أي شكل من الأشكال الإعلان السياسي العام". وكان القاضي كولين كولار كوتلي في المحكمة الجزئية الأمريكية قد انتقد بشكل خاص أنظمة لجنة الانتخابات الفدرالية باستثناء الإنترنت من هذا التعريف:

"السماح لهذه النفقات أن تتم بصورة غير منظمة، يسمح بتفشي التحايل في قوانين تمويل الحملات

ومع ذلك، فإن بعض جوانب التنظيم يطرح صعوبات كبيرة. فروابط الانترنت المتشعبة، على سبيل المثال، يصعب، إن لم يكن من المستحيل تحديد قيمتها من الناحية الكمية، إذا كانت شركة تقوم بمساهمة عينية لحملة انتخابية (حيث لا يسمح لها بتقديم مساهمات نقدية) فإن لجنة الانتخابات الفدرالية تقوم بصورة عامة بتقدير قيمتها على أساس أنها مساهمة مالية بدلا من الموارد التي أنفقت (تكلفة البريد والمغلفات، الوقت، السكرتير، أو أيا كان). وسيتم تطبيق نفس النهج على روابط الانترنت؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن تحديد استفادة الحملة من الناحية الكمية؟

أضواء على الانتخابات الأمريكية

أحمد سوكارنو عبد الحافظ

الحوار المتمدن - العدد: ٢٢١٦ - ٢٠٠٨ / ٣ /

١٠ - ٠٦:٠٦

المحور: مواضيع وابحاث سياسية

لا أبالغ إذا قلت إن الانتخابات التمهيدية لمرشحي الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي والتي تشهدها الساحة الأمريكية أصبحت محط أنظار العالم ومحل متابعة واهتمام معظم الشعوب. لقد تابعت قطارى الحزبين منذ انطلاقتها حتى يومنا

الانتخابية، وتعزيز الفساد أو ظهوره.... والسماح لفئة كاملة من الاتصالات السياسية أن تكون غير منظمة تماما بغض النظر عن مستوى التنسيق بين ناشر عمليات الاتصال وحزب سياسي أو مرشح اتحادي سوف يسمح بالتهرب من قوانين تمويل الحملات الانتخابية، وبالتالي تحويل القرار على نحو غير ملائم وخلق إمكانيات إساءة الاستعمال بصورة كبيرة "

المسألة هي أن "الاتصالات المنسقة" في سياق شبكة الإنترنت، يمكن أن يعني على سبيل المثال، أن وصلة إلى موقع المرشح تشكل عنصر امن عناصر التنسيق.

وركزت المعارضة لقرار المحكمة في أوساط مجتمع المدونات على الادعاء بأن القرار يتطلب من اللجنة الفدرالية للانتخابات أن تعمل على تنظيم محتوى المدونات. ومع ذلك، فقد تم الافتراض حتى الآن على إعفاء أصحاب المدونات من التنظيم وذلك على أساس تمديد "إعفاء الصحف. وهذا يعني، أن الصحفيين أحرار في التعبير عن آرائهم. ويمكن أن يكونوا خاضعين للتنظيم، مع ذلك، عندما يكون المطلوب مهم هو الكشف عما إذا كانوا يتلقون أموالا من لجنة الحملة أو المرشح. هذا واضح ومباشر نسبيا من حيث المبدأ، أي أن احتمال وجود إعلانات سياسية مدفوعة على الإنترنت، يفرض الإعلان عن الذي يمول الإعلان، والذي يطبق عمليا في عمليات البث.

هذا حيث قارب القطار الديمقراطي أن يصل إلى محطته الأخيرة في دنفر (ولاية كولورادو) في أغسطس القادم بينما القطار الجمهوري سيصل إلى محطته الأخيرة في سانت بول (ولاية مينيسوتا) في سبتمبر القادم . وسوف تبين الشهور القادمة من هو المرشح الذي سيظل في كلا القطارين حتى الحطة الأخيرة وقد تلاحظ أن هذه الانتخابات التي تتسم بالنزاهة لها آليات تتحكم في نتائجها. وسوف أتحدث في هذا المقال عن آليتين لا يمكن إغفالهما: المناظرات الانتخابية التي تبثها القنوات التلفزيونية وأموال التبرعات التي تجمع للإنفاق على الحملات الانتخابية.

دعنا نبدأ بالمناظرات الانتخابية التي تزداد مباشرة على القنوات التلفزيونية والتي باتت جزءا أساسيا في الانتخابات الأمريكية حيث يتبارى المرشحون في الإجابة على الأسئلة التي يطرحها كبار الإعلاميين ويتحين كل منهم الفرصة لدحض آراء منافسيه وإقناع الناخبين برؤاه السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ومما لا شك فيه فإن هذه المناظرات تلعب دورا مهما في نجاح أو فشل المرشحين. والجدير بالذكر أن أول مناظرة في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأمريكية أقيمت في عام ١٩٦٠ بين جون كنيدي وريتشارد نيكسون والتي شهدها ٦٦ مليون ناخب أمريكي. أما انتخابات ٢٠٠٨ لاختيار مرشحي الأحزاب فقد شهدت عدة مناظرات في المعسكرين الجمهوري والديمقراطي. لقد شارك مرشحو الحزب الجمهوري في ٢٢ مناظرة حيث انطلقت أول

مناظرة في ٣ مايو ٢٠٠٧ في مكتبة الرئيس ريجان في كاليفورنيا. أما باقي المناظرات فقد أقيمت في نيوهامشير وجنوب كاليفورنيا وفلوريدا ومن المقرر إقامة آخر مناظرة بين مرشحي الحزب الجمهوري في ٢٨ فبراير ٢٠٠٨م في ولاية أوهايو. أما مرشحو الحزب الديمقراطي فقد شاركوا في ٢٣ مناظرة حتى الآن وكانت أول مناظرة بين مرشحي الحزب قد بدأت في ٢٦ ابريل ٢٠٠٧ في اورانجبرج في جنوب كاليفورنيا. أما بقية المناظرات فقد شهدتها ولايات كثيرة مثل كاليفورنيا ونيوهامشير وميشيجان والبنوى وايوا وفلوريدا ونيفاذا وبنسلفانيا ومن المقرر إقامة آخر مناظرة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٨م في ولاية أوهايو. ولكي ندرك طبيعة هذه المناظرات فإن الأمر يتطلب أن نتوقف قليلا لإلقاء بعض الضوء على المناظرة التي وقعت أحداثها في جامعة تكساس في ٢٢ فبراير ٢٠٠٨ بين مرشحي الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون وباراك أوباما وحيث وجه ثلاثة إعلاميين في شبكة سي ان ان أسئلة لهما حول أمور شتى تتعلق بالسياسة الخارجية وخاصة طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا بعد استقالة فيديل كاسترو وأسئلة تتعلق بالتأمين الصحي ومدى إمكانية توفير تغطية تأمينية لكل طبقات المجتمع وأسئلة حول الحالة الاقتصادية المتردية حيث انتشار البطالة ومعاناة ضحايا الرهن العقاري الذين أوشكوا أن يفقدوا منازلهم. والغريب أن صالة المناظرة كانت تضم مؤيدي الفريقين الذين صفقوا للمرشحين ولم تحدث أية مناقشات تعكر صفو

هذا اللقاء. وعقب انتهاء المناظرة تصافح المرشحان اللدودان ثم فوجئنا بمديع الشبكة ينتقل إلى منازل الناخبين في تكساس حيث التقى بإحدى الأسر الأمريكية. وقد اعتقدت أن أفراد الأسرة باتوا متفقين على المرشح المفضل لديهم ولكنني اندهشت حينما عبر رب الأسرة عن إعجابه بابواما بينما قررت الزوجة إعطاء صوتها لهيلاري وانقسم الأبناء إلى فريقين في حين قررت الابنة الكبرى انتظار موقف السيناتور جون ادواردز المرشح المنسحب الذي لم يعلن بعد مناصرته لهذا المرشح أو ذاك.

أما الآلية الأخرى التي تلعب دورا بارزا في الانتخابات الأمريكية فهي تتمثل في أموال التبرعات التي يتلقاها مرشح الحزب للإنفاق على حملته الانتخابية. من المعروف أن الحزبين السياسيين الجمهوري والديمقراطي يقعان تحت السيطرة التامة لأصحاب رؤوس الأموال، فمرشح أى من هذين الحزبين لن يستطيع تحقيق نجاحات تذكر إلا من خلال إقامة علاقات وطيدة مع الأثرياء في ولايات مثل نيويورك وكاليفورنيا وفلوريدا وشيكاغو. وهؤلاء الأفراد الأثرياء من ذوى الصلة بالمؤسسات والشركات الكبرى لا ييغون سوى دعم مصالحتهم الخاصة من خلال فرض السيطرة على السياسيين الذين يتلقون تبرعاتهم. ولا يملك الفائز في هذه الانتخابات سوى رد الجميل من خلال فرض سياسات من شأنها أن تصب في مصلحة النخبة الثرية مثل خفض الضرائب على الأثرياء. وقد أدرك المشرع

الأمريكي في وقت مبكر خطورة هذا الأمر فاتجه لوضع القوانين التي تفرض قيودا على تبرعات الشركات والأفراد في الانتخابات الفيدرالية. لقد كان القانون منذ عام ١٩٠٧ يجرم تبرع الشركات والمؤسسات الكبرى مباشرة لمرشحي الحكومة الفيدرالية وتم تشريع قانون آخر في ١٩٤٣ يمنع تلقي التبرعات من الاتحادات والمنظمات. وفي عام ١٩٧٦ قررت المحكمة العليا فرض قيود على تبرعات الأفراد بحيث لا يزيد تبرع الفرد الواحد عن ألف دولار وكما جاء في قرار المحكمة فإن الهدف من هذا القرار هو حماية النظام الانتخابي من الفساد أو من شبهة الفساد وذهبت المحكمة إلى أن إطلاق العنان للتبرعات يؤثر سلبا على نزاهة الانتخابات وعلى التجربة الديمقراطية برمتها. ومن الواضح أن الشركات الكبرى استطاعت أن تلتف حول القانون لتحقيق مصالحها عن طريق تقديم مبالغ التبرعات للأحزاب التي تتولى الإنفاق على المرشحين وهذا الأمر دفع السناتور ماكين والسناتور فينچولد أن يتقدما بقانون جديد في عام ٢٠٠٢ وهو قانون إصلاح الإنفاق على الحملات الانتخابية الذي وضع قيودا على تبرعات المؤسسات والشركات الضخمة والأثرياء بيد أن هذا القانون رفع المبلغ الذي قد يتبرع به الأفراد للمرشحين للمواقع الفيدرالية من ٢٠٠٠ دولار إلى ٤٠٠٠ دولار في الدورة الانتخابية. وتجدر الإشارة أن هناك انتقادات توجه لقانون إصلاح الإنفاق بأنه منح الفرصة لقدامى المرشحين لكي يحققوا تفوقهم على المرشحين الجدد فيما يختص

نصيب الأسد فيها بنسبة ٦ إلى ١ في مواجهة الديمقراطيين.

ويرجع متخصصون في تمويل الحملات بهذا التدفق المالي إلى دخول الشركات الكبرى التي تضررت من إصلاح النظامين المالي والرعاية الصحية على تمويل الحملات الانتخابية، مدعومة بقرار للمحكمة الاتحادية العليا، وهو ما يهدد الديمقراطية التي طالما تغنت بها الولايات المتحدة، خاصة مع ربط تلك الأموال بمصالح الشركات الخاصة.

واعتبر كريج هولمان، المتخصص في تمويل الحملات لدى منظمة بابل ك سيتي المتخصصة في حماية شئون المستهلكين بواشنطن، أن "هذه الانتخابات النصفية الأكثر تكلفة؛ والسبب هو القرار الكارثي لخمسة قضاة في المحكمة العليا، وهم من تركة الرئيس السابق جورج بوش؛ إذ أتاحوا في يناير الماضي للشركات الكبرى الإنفاق على الانتخابات من دون سقف، ودون علم مالكي الأسهم فيها؛ من خلال التبرع لمجموعات تعمل خارج الإطار الحزبي، وبموجب قرار المحكمة، فإن هذه المجموعات غير ملزمة بالإفصاح عن مصادر أموالها".

وتعتبر "أمريكان كروسروودز" التي أسسها كارل روف، أحد مستشاري الرئيس السابق جورج بوش إحدى المجموعات التي تتلقى تبرعات من شركات كبرى لصالح الجمهوريين، وترفض هذه المجموعة الاتهامات التي توجه لحملات المرشحين الجمهوريين وتقول إن نجاحها في جمع التبرعات

بالتصويت الانتخابي.

ومما سبق يتبين لنا أن التجربة الأمريكية رغم العيوب التي تشوبها فإنها تستحق الدراسة بل يمكن الاستفادة منها خاصة في الدول التي تتجه بجدية نحو الديمقراطية بحيث يضع في الحسبان ضرورة كبح جماح رأس المال وتقليص دوره لتفادي إفساد العملية الانتخابية. أما المناظرات الانتخابية فقد تعطي الفرصة للناخبين للمقارنة بين المرشحين وتساعدتهم في التأكد من أن أصواتهم لا تذهب هباء بل ينالها الأكفاء من المرشحين.

تمويل انتخابات أمريكا.. صعود غير مسبوق للشركات الكبرى

عبد المنعم فريد/ الأحد، ٠٧ نوفمبر ٢٠١٠ ١٠:٥١
تمويل الحملات الدعائية تعدى ٥ مليارات دولار معظمه ذهب للجمهوريين.. ففازوا

"صعود سياسي غير مسبوق للشركات الأمريكية وأصحاب الثروات ممن دفعوا أموالاً طائلة؛ دفاعاً عن مصالحهم الخاصة في سباق الحملات الانتخابية". كان هذا أبرز ما أفرزته نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس عام ٢٠١٠، والتي حقق فيها الجمهوريون فوزاً كبيراً على حساب الديمقراطيين، بحسب محللين.

ورغم الأزمة المالية، فقد تدفقت التبرعات بسخاء على الحملات الانتخابية في انتخابات هذا العالم وصلت لرقم قياسي في حجم الإنفاق تعدى خمسة مليارات دولار، كان لمرشحي الحزب الجمهوري

الملايين على الإعلانات لإقناع المسؤولين المنتخبين بالتصويت على طريقتهم، أو معاقبة من لا يفعلون ذلك".

كما انتقد البيت الأبيض الجهات المانحة المجهولة الهوية التي تقدم الهبات لحملة الجمهوريين لانتخابات التجديد النصفي للكونجرس.

من جانبه، أكد ديفيد إكسلرود مستشار أوباما أن جزءا كبيرا من نجاح الجمهوريين يرجع إلى الحملات الدعائية المتلفزة العديدة التي تمولها منظمات موالية للمحافظين، مضيفا: "للفوز في هذه الانتخابات، يعتمدون على عشرات الملايين من الدولارات من مجموعات تمول حملات دعائية مضللة على امتداد البلاد"، وذلك في استعادة لمواقف سبق أن أدلى بها أوباما.

الأكثر إنفاقا

ويشير مركز الدراسات "سنتر فور ريسبونسيف بوليتيكس" إلى أنه تم إنفاق أكثر من ٣,٥ مليارات دولار خلال الحملات الانتخابية.

وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن من بين المنظمات العشر الأكثر إنفاقا هذا العام على الانتخابات هناك خمس من جماعات الظل المؤيدة للحزب الجمهوري، وأربع لجان رسمية تابعة للحزب تهتم بالمرشحين لمجلس الشيوخ أو النواب، ونقابة واحدة.

كما أظهر تقرير صادر عن مجموعة صندوق نشاط الحملات الإعلامية أن المرشحين لانتخابات مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين قد تمكنوا من

يعود إلى الرغبة في تغيير مسار السياسة في واشنطن.

ويستنكر جونانثن كلاجيو الناطق باسم أمريكيان كروسرود هذه الاتهامات بقوله "ما نقوم به مماثل لما قامت به مجموعات خاصة لصالح الحزب الديمقراطي في الانتخابات السابقة، نحن نستخدم التقنية نفسها ببراعة".

تدخل خارجي

وذهب الحزب الديمقراطي في انتقاداته لحملات منافسيه الجمهوريين إلى حد اتهام خصومه بتلقي أموال خارجية، زاعمين أن هناك شركات متعددة الجنسيات وجهات خارجية تضخ أموالا طائلة في الحملات الانتخابية لصالح الجمهوريين.

غير أن قرار المحكمة العليا الذي يوفر حماية لهوية المتبرعين يحول دون الحصول على إثباتات تؤكد ادعاءات الديمقراطيين، كما أنه يحمي الجمهوريين من المساءلة القانونية.

وفي هذا الصدد قال الرئيس الديمقراطي باراك أوباما إن قرار المحكمة بشأن تمويل الحملات السياسية "يطيح بالمصلحة العامة"، ويعطي نفوذاً سياسياً أكبر للمصالح الخاصة، معتبرا أن قرار المحكمة العليا، برفع القيود المفروضة على الشركات بشأن تمويل الحملات السياسية، "يفتح الأبواب أمام كميات غير محدودة من أموال المصالح الخاصة للدخول في ديمقراطيتنا".

وأضاف أن هذا القرار "يعطي جماعات الضغط من أجل المصالح الخاصة رافعة جديدة لإنفاق

مصادر مجهولة، تصرف بشكل خاص لمصلحة الجمهوريين".

والواقع أن أنشط لجنة عمل سياسي من بين هذه الجماعات الجديدة هي لجنة تسمى "جي. بي. إس تقاطع طرق"، يديرها الإستراتيجي العتيق في الحزب الجمهوري "كارل روف"، ويتم تمويلها من مصادر مجهولة الهوية.

كما أنفقت غرفة التجارة الأمريكية التي يسمح لها القانون بعدم الكشف عن الشركات المتبرعة المسجلة لديها، ٧٥ مليون دولار على الإعلانات السياسية خلال هذه الدورة من انتخابات التجديد النصفى، خصصت جميع تلك الأموال تقريباً لمرشحي الحزب الجمهوري، وهو ضعف ما أنفقته قبل عامين.

وفي هذا السياق لفتت "نيويورك تايمز" الانتباه إلى جماعة من ولاية "أيووا" تدعى "صندوق المستقبل الأمريكي" أنفقت ملايين الدولارات من متبرعين مجهولين لشراء إعلانات تنتقد بشدة المشرعين الديمقراطيين القائمين على رأس عملهم في أكثر من ١٣ ولاية، وذلك على خلفية "سجلهم في الاقتراع الحر".

أما السبب الحقيقي فيمكن في الواقع في أن ١٠ من ١٣ مشرعاً في مجلس النواب يشاركون في لجنة من اللجان التي لها صلاحيات البت في السياسات المتبعة في مجالي الزراعة والطاقة.

وبينما ظلت باقي أسماء المتبرعين من "صندوق المستقبل الأمريكي" مجهول الهوية، فإن الصحيفة لم

جمع مبالغ قياسية، مضيماً أن معدل ما أنفق على كل مقعد من مقاعد المجلسين النواب والشيوخ قد بلغ أربعة ملايين دولار.

يُشار إلى أن مرشحي مجلس الشيوخ لانتخابات عام ٢٠٠٨ كانوا قد جمعوا ٩٧٨ مليون دولار، وأنفقوا ٩٣٨ مليون دولار خلال فترة الانتخابات الماضية كاملة.

"لجان العمل السياسي"

وخلافا لقرار المحكمة العليا، فإن محللين يفسرون الدور المتعاظم لمال الشركات في تمويل الحملات الانتخابية للسياسيين المحسوبين على أحزاب بعينها للدفاع عن مصالح الشركات، لحدث آخر كان له أثر كبير في تغيير قواعد اللعبة السياسية في الولايات المتحدة.

هذا الحدث يتمثل في **التعديلات التي نالت القانون الضريبي**، والسماح بإنشاء جماعات سميت بـ"لجان العمل السياسي" يمكن للمتبرعين من خلالها أن يساهموا في تمويلها سراً دون الإعلان عن أنفسهم.

وهكذا صار بوسع مديري الشركات التأثير بنتائج الانتخابات، سواء عبر شرائها مباشرة، أو عبر وسائل غير مباشرة وأكثر تعقيداً.

وبحسب صحيفة "نيويورك تايمز"، أدى هذا الواقع الأمريكي الذي يتيح فرصة إنفاق أموال طائلة وبسريرة كاملة إلى "وجود جماعات خاصة، مرخص لها، تملك ثروات كبيرة، مستمدة من

وهي جماعة الضغط التي أنفقت ٧٥ مليون دولار على انتخابات هذا العام؛ أي أكثر من ضعف ما أنفقته عام ٢٠٠٨.

في أثناء ذلك، فإن الديمقراطيين الذين تفوقوا في السابق في جمع الأموال وإنفاقها على منافسيهم؛ بفضل دعم نقابات العمال، و"وول ستريت"، يصارعون واقعاً سياسياً جديداً "لقد فقدوا ميزتهم الخاصة بجمع الأموال".

وتعتبر الانتخابات الأمريكية على الدوام عملاً مكلفاً، وأنفقت حملة أوباما الرئاسية ٧٣٠ مليون دولار في الطريق إلى البيت الأبيض. ويتم تحطيم الأرقام القياسية لجمع الأموال في كل دورة انتخابية.

ولكن الخبراء يتفقون على أن عام ٢٠١٠ هو نقطة تحول؛ لأن المجموعات الخارجية، مثل صندوق مستقبل أمريكا، تلعب دوراً أكبر بكثير من ذي قبل.

وأسفرت نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس على تفوق الجمهوريين على الديمقراطيين؛ مما جعل الرئيس أوباما يعترف بأنه لم يتمكن من تغيير سياسة واشنطن خلال أول عامين قضاهما في منصبه، مؤكداً فشله في حشد دعم الناس لسياساته.

تذكر أن الأموال الحقيقية التي أسست المجموعة أتت من الممول "بروس راستيتر"؛ أحد المؤسسين لشركة "هوكي" للطاقة، وأحد أكبر منتجي الإيثانول في أمريكا، وهو المعروف بعلاقاته الوثيقة مع عدد كبير من المشرعين.

ويعد الإيثانول واحداً من أهم مصادر الطاقة التي تدعمها الحكومة الأمريكية، لكن في ظل القوانين الجديدة التي تنتظر الكونجرس القادم ربما سيتم وقف ملايين الدولارات التي تستفيد منها صناعة الإيثانول.

تهديد للديمقراطية

ويرى المحللون أن تدفق التمويل بهذا الشكل يمثل تهديداً للديمقراطية، ويعتقدون أن روحاً من الخروج على القانون قد طوّقت النظام، الأمر الذي سمح للمصالح الخاصة بضخ أموال لا حدود لها في السياسة القومية.

وبالنسبة إلى الجمهوريين الذين يقفون في جانب المتلقي لمعظم هذه الأموال الجديدة، ويعتقدون أن الإنفاق المرتبط بالحملة الانتخابية تعبير عن حرية التعبير، فإن هذه الانتخابات ما هي إلا ترديد تلاوة للمعركة الفعلية المقبلة؛ أي الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢.

ويقول جان باران، المحامي المالي في شركة وايلي راين في واشنطن، إن "هذا العام يشبه الحرب الأهلية الإسبانية، وإنه بالفعل إعداد للسباق الكبير، وستكون الجماعات الناشطة في هذه الدورة أشد نشاطاً في عام ٢٠١٢"، وهو يمثل غرفة التجارة،